محضر الجلسة الرابعة والثلاثين بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 7 ربيع الآخر 1439هـ (26 ديسمبر 2017م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شاش، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمس وأربعون دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوعين إثنين:

الثامنة والخمسين بعد الزوال.

الموضوع الأول: السياسات العمومية المرتبطة بمعالجة التفاوتات المجالية. الموضوع الثاني: السياسة الأجرية في المغرب.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شاش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 241، 242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوعين إثنين:

الأول، يتعلق بالسياسات العمومية المرتبطة بمعالجة التفاوتات المجالية. والموضوع الثاني، متعلق بالسياسة الأجرية في المغرب.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات. تفضل السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

توصل مكتب المجلس بقرار المحكمة الدستورية رقم 66/17 الصادر بتاريخ 23 دجنبر 2017، الذي قضى بموجبه بأن المآخذ المستدل بها للطعن في دستورية مقتضيات الفقرة "ب" من المادة 7 والنقطة "ب" من البند الثالث من المادة 8، والبند الثالث من المادة 138 والبند الرابع من المادة

180، ومقتضيات الجدول (ب) المادة 44 والجدول "ز" المادة 49 من القانون المالية لسنة 2018، لا تنبني على أساس دستوري صحيح، وأن المقتضيات المذكورة ليس فيها ما يخالف الدستور.

كما نحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على ثلاثة مشاريع قوانين جاهزة.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 26 دجنبر 2017 فهي كالتالي:

-عدد الأسئلة الشفهية: 52 سؤالا.

-عدد الأسئلة الكتابية: 36 سؤالا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

الآن، إذا سمحتم نشرع في معالجة الأسئلة المرتبطة بالمحور الأول، وعددها ثمانية أسئلة، أعطى الكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

البلاد ديالنا حققت نمو لا بأس به خلال العقدين الأخيرين على المستوى الاقتصادي والاجتاعي، ولكن هذا النمو يخفى وراءه فوارق مجالية جد مهمة، التساؤل ديالنا اليوم هو: ما نصيب الحد من الفوارق المجالية في السياسة وفي التوجمات الحكومية.

وشكرا.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد المستشار.

أعطى الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

نقطة نظام تتعلق بالتسيير، لا أرى أن هناك يعني ارتباك في التسيير أو ما شابه ذلك السيدة الرئيسة.

من فضلك، واش هذي نقطة نظام متعلقة بالتسيير؟

ما كاين مستجد، متفقين ولكن ما عندهاش علاقة بالتسيير والنظام الداخلي اللي تنحتكمو ليه تيعطى تيفتح المجال لنقطة نظام مرتبطة حصرا بالتسيير، فإلى بان لكم كان شي خلل في التسيير خوذي الكلمة ما كاينش خلل في التسيير عاد بدينا..

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس،

ما كاينش شي حاجة في التسيير ولكن كاين مستجد مهم اللي فيه أرواح ديال المغاربة، المناجم، ومعنا رئيس الحكومة ابغينا نساءلوه لأن هذي هي الفرصة اللي عندنا.

السيد الرئيس:

لا نسائل السيد رئيس الحكومة في هذه المستجدات، نلتزمو فيها بالمساطر اللي تنشتغلو بها وهي نوجمو لو أسئلة كتابية ونوجمو الأسئلة للوزراء اللي معه كل في مجال اختصاصه وآنذاك نسائله، لكن ما اعرفتش يعني دستوريا قانونيا كيفاش يمكن نصوغو هاذ القضية هاذي، فلذلك أرجوك، السيدة الرئيسة، نستأنفو الأشغال ديالنا، وأعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا أحد يجادل اليوم أن المغرب يعرف تفاوتات مجالية وفوارق صارخة بين الجهات وحتى بين الأقاليم داخل نفس الجهة، بل حتى التفاوتات المجالية داخل نفس الإقليم.

السيد رئيس الحكومة، ما هي سياسة وإستراتيجية الحكومة للتقليص من هذه الفوارق سعيا لتحقيق العدالة المجالية التي ينص عليها الدستور؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد على العسري:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة والسيدات الوزراء والمستشارون المحترمون،

نسائلكم عن محاور وخطط الحكومة لمعالجة التفاوتات المجالية بشكل أكثر نجاعة وسرعة ينتصر لمنطق العيش الكريم لكل المواطنين؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

رغم المجهودات المبذولة ورغم الإستراتيجيات والمخططات القطاعية والبرامج التنموية المعتمدة فإن الواقع القائم يثبت هزالة السياسات العمومية المنتهجة عن الحد من التفاوتات المجالية والجهوية وما يترتب عنها من فوارق اجتاعية.

على هذا الأساس، نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم،

أولا، ما هي السياسات العمومية البديلة التي تقترحما الحكومة للحد من التفاوتات المجالية القائمة؟

ثانيا، ما هي التدابير العملية التي تتخذونها لضان نجاعة السياسات المسطرة في هذا المجال؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وأعطي الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد بذلت الحكومة السابقة مجهودات جبارة في تطوير البنيات التحتية الوطنية، وعملت على إطلاق العديد من المشاريع المهيكلة المندمجة وأوراش كبرى أدت إلى تغيير صورة المغرب، حيث قامت بمجهود مقدر في إدماج فئات محمة من المواطنين والمواطنين والمقاولات في النسيج الاقتصادي، إلا أنه رغم هذه الدينامية المتسارعة التي نقر في فريق التجمع الوطني للأحرار بأدائها الإيجابي على الاقتصاد الوطني وعلى البنيات التحتية الوطنية، إلا أن أرهذه الاستثارات المهيكلة بقي محدودا على المواطن خصوصا في المجالات الاجتاعية ذات الأولوية كالتعليم والصحة، من دون أن ننسى في هذا الإطار التفاوتات المجالية الواضحة بين جمات المملكة، الشيء الذي استدعى تدخل جلالة الملك للإعلان عن فتح ورش نموذج تنموي جديد وبديل. السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا لا ننكر أنكم واعون بهذه التفاوتات التي أصبحت وضع غير مقبولا بالنسبة إلينا جميعا، منوهين في هذا الإطار بزيارتكم الميدانية إلى جمتي بني ملال خنيفرة وجمة درعة-تافيلالت، باعتبارهما أفقر جمات المملكة، حيث

نجد تباين شاسع بين ساكنة المناطق الحضرية والقروية.

وهناك تباين شاسع كذلك بين ظروف عيش ساكنة المدن وساكنة الجبل، وهناك تباين شاسع حتى في توزيع الاستثارات العمومية بين جهات المملكة، وأخص بالذكر الأوضاع المزرية التي تعيشها جمة درعة تافيلالت وبني ملال خنيفرة، تباينات في مختلف القطاعات خصوصا تلك اللصيقة بالمواطن وبمرفق القرب وتفاوتات موجودة كذلك حتى داخل الجهة الواحدة بين الأقاليم ذات الطابع القروي والمتواجدة في الجبال وبين الأقاليم المطلة على البحر، كجهة طنجة تطوان الحسيمة والشرق التي تعيش اليوم ساكنة جرادة الحدودية أوضاع صعبة تحتاج منكم تدخلا عاجلا لإنقاذ ساكنتها وتوفير مشاريع استثارية لانتشال شبابها من برائن العطالة والتشرد، خصوصا بعد إغلاق مناجم الفحم بها في غياب متنفسات اجتاعية واقتصادية تستوعب الطاقات المعطلة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا أحد ينكر أن أسباب هذه التفاوتات المجالية راجع بالأساس إلى التراكيات الكبيرة، فكل التقارير الصادرة اليوم عن المندوبية السامية للتخطيط، ومديرية الدراسات والتوقعات بوزارة الاقتصاد والمالية، تؤكد أن الفوارق بين الجهات الترابية للمملكة على مستوى التنمية بالمغرب كبيرة، وأن جمتين فقط من أصل 12 يساهان لوحدها في 48% من الناتج الإجالي المحلي للبلد بأكمله ويتعلق الأمر بجهة الدار البيضاء سطات، وجمة الرباط القنيطرة، في حين لا تتعدى مساهات 5 جمات أخرى مجتمعة 11.1 من الناتج الداخلي الخام.

حجم الإنفاق الإجهالي للأسر المغربية يبقى بدوره مؤشرا أساسيا لتبيان مستوى عيش الساكنة، نجده يصل إلى 22.03 في جمة الدار البيضاء سطات من حجم الإنفاق الكلي بالمغرب، و12.9 بالنسبة لجهة الرباط-القنيطرة، في حين لا تتجاوز جمة أخرى نسبة 3% من الإنفاق الكلي للمواطنين المغاربة، إذن تباينات واضحة بين هاته الجهات في الوقت الذي تتفاقم فيه الأرقام عندما يتعلق الأمر بمؤشرات التعليم والصحة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ما هي طبيعة السياسات العمومية التي تعدونها للتقليص من التفاوتات المجالية الواضحة بين جمات المملكة؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطى الكلمة الآن لفريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس الحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لم تتمكن مختلف السياسات العمومية للحكومات المتعاقبة من الحد من التفاوتات المجالية، سواء بين الجهات أو داخل نفس الجهة مما ساهم في تفاقم الهجرة القروية نحو المدن وهوامشها والتي شهدت بدورها نمو أحياء السكن الغير اللائق مع ما يطرح ذلك من مشاكل اقتصادية واجتاعية وسياسية.

ولمواجمة هذه التحديات تم بلورة عدة استراتجيات تنموية، على أساس أن تشكل الجهوية المتقدمة حجر الزاوية لتعزيز التنمية المحلية وجعل الاستراتجيات القطاعية محركها الاقتصادى.

السيد رئيس الحكومة،

إذا كان إطلاق السياسات العمومية والاستراتجيات القطاعية قد مكن من خلق دينامية اقتصادية واجتماعية لا ينكرها أحد، فإنها افتقرت إلى التجانس في إطار رؤية شاملة ومدمجة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المجالية، وهو ما يشكل عائقا أمام التوطين ألمجالي الناجع لهذه السياسات، حيث ظلت أجرأتها منحصرة في إطار كل قطاع على حدى وأدت بالتالي إلى قصور على مستوى التكامل والالتقائية والتآزر البين القطاعي الكفيل لضان وقع أفضل لها، إضافة إلى قصور على مستوى إشراك الأطراف المعنية، فضلا عن ذلك، فإن الآليات المعتمدة من أجل التنسيق بين هذه الاستراتجيات وأدوات حكامتها وتقييمها لم تكن في غالب الأحيان ناجعة بما فيه الكفاية.

أما على الصعيد المجالي، فرغم تسجيل مؤشرات إيجابية لتقليص التفاوتات الجهوية، إلا أن حدة التباينات التنموية تبقى واضحة فيما يتعلق بالولوج إلى الحدمات الأساسية داخل كل جمة بين المناطق الحضرية والمناطق القروية، وكذلك بين المناطق الجبلية ومناطق السهول، كما تتميز التفاوتات المجالية بطابعها التراكي مما يجعل كل تأخر في معالجتها جد مكلف للدولة مستقملا.

وفي نفس السياق، يلاحظ استمرار الفوارق الجهوية وفق الأرقام التي تضمنتها المذكرة الإخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول الحسابات الجهوية والتي أبانت عن تفاقم حجم الفوارق بين الجهات الترابية على مستوى التنمية بالمغرب، حيث كما قال زميلي قبل قليل أن جمتين من بين 12 جمة في المغرب تساهمان لوحدهما بأزيد من 48% من الناتج الوطني الإجمالي في المغرب تساهمان لوحدهما بأزيد من 48% من الناتج الوطني الإجمالي تعدى مساهمة 5 جمات مجتمعة 11.3% من الناتج الداخلي الإجمالي اللي هي الجهة الشرقية وجمة درعة تافيلالت، و3 جمات الصحراء، وهو ما يشكل مؤشرا راجحا على ألا توازن المجالي، مما يسائلنا جميعا السيد رئيس الحكومة حول مدى نجاعة السياسات العمومية المتبعة في هذا المجال؟

كما يشير التحليل الذي أنجزه مرصد ظروف حياة الساكنة إلى أن المدة

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم، بغض النظر عن الأسباب والمسببات يطرح الواقع المغربي تحديا كبيرا أمام السياسات العمومية إنه التفاوت المجالي بين المدن والقرى بين الجهات وبين الأقاليم داخل نفس الجهة، وبين الجماعات الترابية داخل نفس الإقليم، ما هي سياسة الحكومة لمواجمة الاختلالات والتفاوتات المجالية ببلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

آخر سؤال في هذا المحور لمجموعة العمل التقدمي.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة،

تعتبر سنة 2017 سنة ضربت الرقم القياسي في اللاعدالة الاجتماعية، لا عدالة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، نتمنى أن تكون السنة المقبلة 2018 مناسبة لحكومتكم أن تبادروا إلى تصحيح وتقييم المسار الاقتصادي والتنموي لهذا البلد.

السبب في كل هذا يرجع إلى الخلل الحاصل في غياب العدالة أو التناسق والتوازن المجالي والبشري، وأمام غياب رؤية واضحة ومخططات محكمة لتوفير شروط التنمية الشمولية لكل المجالات الجهوية والإقليمية بالبلاد وما تتوفر عليه من ثروات هائلة ومتنوعة، تحتاج إلى تخطيط سياسة عمومية ناجعة بمنظور عقلاني يراعي إشراك الساكنة والاستماع إلى آرائهم عبر ممثليهم المنتخبين، وهذه المقاربة غير موجودة أصلا، مع توفير شروط التنمية الحقيقية عبر برنامج يحدد الأولويات الأساسية والبنيات الهيكلية القوية والتجهيزات الملائمة، فإن هذا المسار مازال يخضع إلى تحكم جهات المعمومية دون الخضوع إلى أية مساءلة أو محاسبة.

التي تحتاجما بلادنا للتقليص من الفوارق الجهوية الحالية إلى حدود النصف تبلغ حوالي 24 سنة الأمر الذي يتجاوز بكثير الأفق 2030 المحدد في إطار أهداف التنمية المستدامة.

وانطلاقا من هذا الوضع، فإننا، في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نرى أن الجانب الاقتصادي والإنتاجي، وإذكاء الدينامية الضرورية للقطاعات الإنتاجية في الجهات هي أولى الأولويات لما لهاد الجانب من ارتباط مباشر مع خلق الثروة وإنعاش التشغيل وبالتالي محاربة الفقر والهشاشة والحد من الفوارق المجالية.

وفي إطار مشروع النموذج التنموي الجديد الدامج والمستدام الذي أوصى به صاحب الجلالة حفظه الله يجب على الحكومة أن تنكب على الجوانب الآتية قصد إدماجها عند بلورة السياسات العمومية.

أولا تعميق النقاش التشاوري الواسع لانبثاق نموذج تنموي وطني برؤية محددة ومنسجمة لضان التنفيذ الناجع للسياسات القطاعية؛

إعادة النظر في المخططات الجهوية للتنمية على ضوء المخطط الوطني بإشراك أكبر لجميع الفاعلين؛

ضان التوازن بين المجالات الترابية من خلال مراجعة المخططات القطاعية سيما في تحقيق تكامل وإدماج اقتصاديين جيدين بين الوسط الحضري والوسط القروي، والتركيز على العنصر البشري واعتباره المؤشر الوحيد لنجاح البرامج والمشاريع المعتمدة؛

تقوية جودة مناخ الأعال ومبادرة الاستثار على المستوى الجهوي وضع برامج تعاقدية بين السلطات العمومية والقطاع الخاص والجهات لتحديد المشاريع الاستثارية؛

إعطاء مكانة مميزة للتضامن الترابي في السياسات العمومية من خلال إعادة النظر في معايير توزيع الاعتهادات المالية للدولة، بما في ذلك موارد صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية وصندوق التضامن بين الجهات وهنا نثمن الإجراء الحكومي المتعلق برفع الموارد المالية للجهات في إطار قانون المالية 2018؛

التسريع بإنشاء قطب اجتماعي على مستوى الجهوي مع ضرورة إدماج برامج التنمية الجهوية ضمن نموذج التنمية الذي سيتم إنجازه والأخذ بعين الاعتبار الإشكالات المرتبطة بالسياسات المتعلقة بالشباب ومقاربة النوع، كما أوصى بذلك صاحب الجلالة حفظه الله؛

إجراء تقييم مستقل ومنتظم للأثر الفعلي لجميع الوسائل التي تعبئها الدولة ومختلف الفاعلين في إطار هذه السياسات.

السيد رئيس الحكومة،

نتساءل: هل تم تقييم فعلي ومستقل للسياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية الهادفة لتقليص التفاوتات المجالية، وكذا حول الحكامة المتبعة في تنفيذها؟

وشكرا.

فهن جهة، نلاحظ أن هذا المسار لا يعتمد إلا على رأس المال، تفاوت صارخ في الولوج إلى الحقوق الأساسية لدى عدد كبير من الجهات ومواطنيها.

من جمحة ثانية، يعرف الناتج الداخلي الخام نموا متباينا، بحيث ترتكز الثروات الوطنية في بعض الجهات، الكل تحدث عن هذا الموضوع.

من جهة ثالثة، فالبطالة التي تعتبر عاملا فرملة للتنمية فمازالت تزداد استفحالا وتفاحشا، مما يجعلها ستبقى تفرمل كل نمو أو تحقيق نسب من العدالة المطلوبة.

ومن جمة رابعة، فالتفاوتات الاجتماعية والمجالية لا تزال مرتفعة رغم المجهودات التي تبذلونها، مما يتعين معه التفكير في محددات الفقر والحد منه وفقا لمصادر الدخل والدعوة إلى تعميق التفكير في أسباب اتساع أوجه عدم المساواة.

ومن جمة خامسة، فالجهوية بمفهومما الحديث تعني مجموعة متناسقة تهدف إلى تكامل اقتصادي، إداري، تنموي، هذا المفهوم مازال لم يتنمى بالشكل المطلوب في تجربتنا.

من جممة سادسة، فإن النمو الاقتصادي الجهوي مرتبط أساسا بعوامل محفزة ذاتية تساير نمط النمو الاقتصادي للجهة المبني أساسا على التخصص القطاعي، والذي لا يتناغم قطعا مع الهيكلة القطاعية، مما ينتج إخلالات باستمرار.

الخلاصة، أن التفاوتات المجالية القائمة تتمثل أساسا في مؤشرات التعليم والصحة والسكن والعدالة والشغل، ولكن أيضا في الاستثار الذي لم يكن عادلا، خصوصا الاستثار العمومي، كلها مازالت عميقة وتحتاج إلى جمد كبير ورؤية واضحة وخطة إستراتيجية تشاركية جريئة بجانب الإرادة السياسية الحقيقية التي تسمح بتعبئة كل الطاقات في بناء مشروع مجتمع متاسك ومتوازن.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الآن أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة المحترم للإجابة على الأسئلة اللي استمعنا لها.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا جزيلا على اختيار هذا الموضوع وتوجيهه لي وهو موضوع ذو

أهمية خاصة، احنا تنعرفو بأن من قديم تهضرو على المغرب النافع والغير نافع، وبطبيعة الحال هاذ القضية راه ماشي خاصة بالمغرب، مختلف الدول تتعرف هاذ التفاوتات بسبب إما بسبب جغرافي إما بسبب تاريخي إما لأسباب سياسية معقدة، والمغرب مع الأسف الشديد حتى هو تيعرف هاذ المسألة.

وكما قال عدد من السادة المستشارين منذ قليل، فإن المعطيات الإحصائية تتبين بأن بعض الجهات نسبة النمو فيها والمساهمة ديالها في الناتج الداخلي الخام أكثر من جمات أخرى، وبالتالي 4 جمات مثلا هي جمة الدارالبيضاء - سطات والرباط - وسلا - القنيطرة ومراكش - آسفي، فاسمكناس، هاذ 4 الجهات تتساهم بنسبة 63% من الناتج الداخلي الخام، معنى ذلك 8 جمات تتساهم بما بقي يعني 35% و 36% من الناتج الداخلي الخام، وهذا مؤثر على جميع الأنشطة التنوية في هذيك الجهات اللي تتساهم بنسبة أقل في النمو، مؤثر في الخدمات الإدارية، مؤثر على التعليم، مؤثر على النشاط الاقتصادي والاستثار، مؤثر على الشغل والتشغيل، جميع هذه الأمور تتأثر به.

وبالتالي فاحنا واعيين بهاذ الموضوع، احنا واعيين، ولكن هاذ النتيجة هاذ الوضعية اللي احنا فيها اليوم راه هي نتيجة عقود من الزمن وحكومات عديدة دارت جمود، كما قالوا عدد من السادة المسشتارين، أن كانت جمود وكان تطور، ولكن هاذ الجهود وهاذ التطور غير كافية واحنا واعيين بهاذ الشي بأن خاصنا باقين نديرو جمود باش هاذ المناطق اللي ما استفدتش مزيان من ثمار النمو في بلادنا خاصنا نديرو جمدنا ونتعاونو جميعا باش يمكن هذيك المناطق تقويوها تنمويا.

ولكن أيضا ملاحظة ثانية قبل ما نبدا في السياسات الحكومية في هاذ المجال، وهو أن هاذ المناطق التنبية ديالها واحد المسؤولية مشتركة، الحكومة عندها مسؤولية ديالها وواعية بالمسؤولية ومستعدة تحمل المسؤولية، ولكن أيضا الجماعات الترابية، مؤسسات عمومية، عدد من الجهات الأخرى مشاركة حتى هي عندها مسؤولية لأن هذا واحد الورش خاص التعاون فيه باش يمكن نوصلو فيه لنتائج مرضية إن شاء الله، ولكن يمكن نقول بأن هذا النسبة التفاوتات راه تقلصت على حسب جميع الإحصائيات، فالإحصاء العام للسكان والسكني ديال 2014 تيبين بأن الفقر، أولا، تقلص إلى الثلث بين 2001-2014، وكبين بأن الهدر المدرسي تقلص أيضا، وخصوصا في الإعدادي، في الأساسي، بما يقترب من الثاثين يعني ولا الثلث وهكذا، عديد من المؤشرات تطورت يقترب من الثاثين يعني ولا الثاربة تيستحقوا كل خير وتيستحقوا أكثر والكن احنا باغين أكثر وهاذ المغاربة تيستحقوا كل خير وتيستحقوا أكثر باش يعيشوا بحال المغاربة الآخرين، هذا لا شك فيه.

وأنا كنت في جواب على سؤال سابق في هاذ المجلس الموقر، أثناء الحديث على الجهوية وعدت بأمور، وعدنا باش نكملو المراسيم الخاصة بالجهات اللي منصوص عليها في القانون التنظيمي ديال الجهات، وفعلا

استكملنا تقريبا جميع المراسيم، بقى مرسوم واحد، هذاك ما يهمش الجهات كلها، ما تيهمش الجهات، هو خاص بالجماعات الترابية، وبالتالي مراسيم الجهات استكملناها، بقات واحد جوج قرارات هي قرارات مشتركة بين السيد وزير الداخلية والسيد وزير المالية معدة تقريبا فيها واحد الشوية ديال التحكيم وإن شاء الله نتمناو تخرج في القريب باش نقولو بأنه على مستوى المنظومة القانونية للجهات استكملناها

والجهوية المتقدمة ورش محم في ورش معالجة مشكل التفاوتات المجالية، لأن إذا قوينا الجهات اللي هي من بين المسؤوليات ديالها التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة، فنحن كنقويو القدرة ديالها باش تقلص الفوارق بين الجهات.

طيب، بقي لنا واحد الورش مرتبط بالجهوية اللي هو اللاتمركز، هذا الميثاق ديال اللاتمركز وعدت أيضا باش نخرجوه في القريب إن شاء الله، احنا مشتغلين عليه هو الصياغة القانونية ديالو هو عند الأمانة العامة للحكومة الآن، الله يجازيهم بخير، يشتغلوا بجد ولكن فيه، وغادي.. المهم نتمناو على الله في أسابيع محددة تكون الصيغة الأولى موجودة باش يصادق عليها مجلس الحكومة في شهر أو شهر ونصف تقريبا وتخرج ونبداو الورش كأن هذا ميثاق اللاتمركز إذا خرج، اشنو هو اللاتمركز؟ هو تفويض الإدارات المركزية لجزء من صلاحياتها للمصالح الجهوية، وتفويض الصلاحيات يعني تفويض أيضا موارد بشرية وتفويض موارد مالية، طبيعي، الخا عطيتو صلاحيات، كنت أنا اللي كنبرمج الطرق مثلا وكنعطيه الميزانية باش يمول الطرق مثلا، أنا غادي نعطيه الميزانية هو يبرمج الطرق ويسير الميزانية إلى آخره، وهكذا التعليم وهكذا في الصحة وهكذا إلى آخره، هذا إن شاء الله غادي نجحو فيه بإذن الله، وبتعاون الجميع، وإن شاء الله.

أنا كنظن بأنه يمكن نديرو فيه واحد التشاور مع السادة البرلمانيين قبل كاع ما نخرجوه، ممكن نديرو واحد التشاور، أنا كنفكر فيه واش غادي يكون عندي الوقت والفرصة ولا لا، أنا ما نكرهش، ما نكرهش، ولكن ميثاق اللاتمركز غادي نعطيوه اهتمام حتى هو باش نستكملوا الجهات.

وبطبيعة الحال كما أشار السيد المستشار المحترم منذ قليل على مستوى الدعم المالي للجهات وهاذ الشي راه قلتو هنا، إما هنا أولا في مجلس النواب، الالتزامات ديال الحكومة في هذا المجال وفق القانون التنظيمي للجهات، الحكومة ملتزمة به، هذاك القانون التنظيمي للجهات قالوا غادي نزيدو نقطة 1%، كل سنة احنا 1% كنزيدوه، ودبا هذه السنة وصلنا 7 مليار ديال الدرهم للجهات في أفق 10 مليار في 2021 إن شاء الله غادي نوصلو 10 مليار في 2021 بإذن الله، إذن هذا أيضا التزام بمقتضى قانوني تلتزم به الحكومة وتطبقه.

بالنسبة للبعد الجهوي للاستثمار العمومي، هو إدماج البعد الجهوي في الاستثمار العمومي هذا شيء درجت عليه مختلف الحكومات، ولكن احنا كنحاولو نقويوه سنة بعد سنة.

وبالمناسبة، وبتعليات من جلالة الملك، كانت قد انطلق منذ 3 سنوات تقريبا أو 3 سنوات أو قريبا منها البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية والاجتاعية بالوسط القروي برسم الفترة الممتدة ما بين 2017 و2023 بغلاف مالي يقدر ب 50 مليار درهم، هذا البرنامج معروف، برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتاعية كيتسمى برنامج العالم القروي، ماشي هو صندوق ديال التنمية في العالم القروي، ذاك الصندوق ممول من الممولين ديال البرنامج، البرنامج أوسع كتساهم فيه الجهات، تساهم فيه قطاعات حكومية متعددة، تساهم فيه مؤسسات عمومية أخرى، وبالتالي هو برنامج الروافد ديالو متنوعة، وصندوق التنمية القروية إنما يمول جزء منه وهذه نقطة محمة، هذا البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية أعطينا وهذه نقطة محمة، هذا البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية أعطينا المنطلاقة ليه في يوليوز الماضي فقط، علاش؟ لأن نتيجة الإشكال السياسي اللي كان ديال التوقف ديال تشكيل الحكومة وقع التأخر في المصادقة على البرامج وجمعها إلى آخره، فاش جينا احنا حاولنا نسرعو هاذ الوتيرة ديال المصادقة في البرامج، برامج جهوية، تجي، نصادقو عليها أو نعتمودها مركزيا، كاين تما الاتفاقيات.

بعد المصادفة وخصوصا على برنامج 2017-2018، انطلق البرنامج ديال 2017، وغادي ينطلق البرنامج ديال 2018 إن شاء الله، وهذا البرنامج الذي بني على دراسة ميدانية أنجزت سنة 2014، هذه الدراسة الميدانية مشات لكل دوار، دوار ولكل منطقة منطقة باش تحدد الخصاص وفق معايير معينة، معايير ماشي نسبة الفقر الفردي، وإنما نسبة الفقر المجالي، كيتسمى الفقر المجالي، يعني فيه معايير، فيه الدخل ولكن فيه أيضا الطرقان كاينين ولا ما كاينينش، أقرب وحدة صحية، أقرب مدرسة ابتدائية، أقرب إعدادية، أقرب بنية صحية، يعني كاين معايير متعددة اللي كتبين، وكنحددو الدواوير اللي فيهم الخصاص.

وبالتالي هاذ الدراسة خلصت إلى 24000 دوار في 2253 جماعة كتعاني من الخصاص وفق هذه المعايير، وبالتالي هاذ البرنامج غادي يركز على هاذ الدواوير وهاذ الجماعات اللي فيها الخصاص باش ترفع المستوى ديالها التنموي والاندماج ديالها.

أظن بأن هذا من أحسن البرامج في تقليص الفوارق المجالية، وبالتالي هاذ البرنامج بدا، في 2017 حققنا واحد النتائج محمة وفي 2018 عندو البرنامج ديالو لأن هاذ 24000 دوار ما غنديروهاش في عام واحد، ولكن غادي نديروها على مدى 5 سنوات في أفق 5 سنوات، 3، 4، 5، 6 تقريبا 6 سنوات دبا بقات 5 سنوات في أفق 2023، غادي نقسموها وكل عام كنحققو جزء منها أو أجزاء منها إلى أن نتمها إن شاء الله في 2023، وهاذ الغلاف اللي مرصود لهاذ البرنامج كيتوزع كيف ما قلت بين مجموعة من المتدخلين.

أولا فيما يخص بناء الطرق وفتح وتهيئة المسالك القروية والمنشآت الفنية، 35 مليار درهم بنسبة 71%، التزويد بالماء الصالح للشرب 6 مليار

الجهات.

هناك برنامج آخر ديال النقل الجوي، الآن كنشوفو النتائج ديالو وهو أن هناك تأهيل للمطارات الجهوية، وهاذ الشي تدار فيه واحد الجهد باش ما كنتقدمو كتولي مطارات دولية، مطارات عندها القدرات باش تستقبل الرحلات الدولية، ويمكن تشكل واحد الحركية أيضا في السياحة، في الحركية، في الاستثار، في الاقتصاد في الجهات، وهاذ الدينامكية خاصها تطور أكثر فأكثر، وهاذ الشي مدعومة من قبل الحكومة دعا قويا، وهذا إذن جزء أيضا من محاولات دعم التنمية في الجهات.

على مستوى التعليم، انتما عارفين بأنه على جوج ديال المستويات في التعليم كاين جوج مستويات، كاين مستوى ديال العرض التربوي، كاين مستوى ديال الخدمات الاجتماعية أو الدعم الاجتماعي، هاذ جوج مستويات حتى هما فيهم واحد الجهد بذلاتو الدولة، حكومات سابقة، ولكن احنا غادي ندعمو أكثر هاذ الجهد.

فأولا على مستوى العرض التربوي، هناك جمود متواصلة باش العرض ديال المؤسسات التعليمية كما وكيفا يتقوى، وخصوصا في المناطق البعيدة، ومن هنا هاذ البرنامج الوطني الطموح الذي أطلقناه لتحديث وتجهيز المؤسسات التعليمية وتحسين ظروف الاستقبال فيها، كيهم واحد الجزء كبير منو العالم القروي، واحد الجزء منو كيهم هاذ الجهات البعيدة والتي لم تستفيد كثيرا من ثمار النمو.

ولكن ابغيت نشير هنا إلى أن التشغيل بالتعاقد، هو في الحقيقة واحد الطريقة لإعطاء إمكانية التشغيل للشباب في الأقاليم البعيدة، لأن المباراة ولات دابا إقليمية، إلى ولات إقليمية من قبل كانت المباراة مركزية أو جموية، كيوليو الناس كيجيو لها خاص اللي بعيد خاص يجي حتى للمركز باش يمكن يدوز المباراة وهذا كيعطيه - إلى ابغينا نقولو - كيعطيه للآخر اللي هو ساكن هنا في الدار البيضاء أو الرباط أو في مراكش، كيعطيه امتيازات أكثر، لأنه مستقر، ويمكن يدوز 3، 4، 5 ديال المباراة، هاذ المباراة كون أنها إقليمية كتعطي واحد الأفضلية جغرافية للناس ديال كل إقليم كل إقليم، وهاذ الشي ثبت حتى بالإحصائيات، أن هذا مكن الشباب ديال كل إقليم، وهاذ الشي ثبت حتى بالإحصائيات، أن هذا مكن الشباب ديال كل إقليم، وهود الشيحات لهاذ المباريات كيكون الناس ديال الإقليم عندهم وجود، بطبيعة الحال حتى واحد ما ممنوع باش يترشح من إقليم يمشي لإقليم وجود، ولكن بفعل طريقة تنظيم المباريات كيعطي للناس ديال الإقليم المعين وحرد، ولكن بفعل طريقة تنظيم المباريات كيعطي للناس ديال الإقليم المعين القدرة باش يتقدموا، وهذا جزء من تقليص الفوارق المجالية.

على مستوى الدعم الاجتماعي، المبادرات المعروفة هنا، المبادرات الملكية السامية "مليون محفظة"، هذه في الحقيقة راه آلية من الآليات ديال تقليص الفوارق المجالية بين الفئات والمجالات، والموسم الدراسي الحالي توزعت 4 مليون و 263 ألف على مستفيدة أو مستفيد، يعني 64% منهم من الوسط القروي، بمعنى أنه هذا أيضا جزء من تقليص الفوارق، جزء من الموسط المقروي، بمعنى أنه هذا أيضا جزء من تقليص المفارق، جزء من

درهم 12%، تأهيل مؤسسات قطاع التعليم 5 مليار درهم، تأهيل قطاع الصحة مليار و400 مليون درهم، الكهربة القروية 2 مليار درهم.

وقد عملت الجهات إلى تحيين البرامج حسب الأولويات المحددة على الصعيد المحلي، حيث عقدت لجنة القيادة الوطنية اجتماعات مع اللجان الجهوية خلال شهر يوليوز المنصرم، أسفرت عن تحويل الاعتمادات الضرورية على الشكل التالي.. إلى آخره.

المهم تحولت على مدى أشطر هاذيك.. أسمو؟ وبالمناسبة راه هاذ السنة بالنسبة لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية بموجب قانون 2018 رفعنا الاعتادات ديالو ل3.5 مليار درهم.

إذن هذا جممد محم بذلاتو الحكومة باش ننجحو هاذ البرنامج ونعطيوه واحد الدفعة.

بطبيعة الحال هناك المواكبة ديال هاذ البرنامج هناك عدد من البرامج الأخرى، غادي نهضر فيها على مجموعة محددة فقط من هذه البرامج.

مثلا في قطاع الموائئ والنقل البحري الآن هناك خارطة طريق جديدة اسميتها "الإستراتيجية الوطنية للموائئ في أفق 2030"، هاذ الإستراتيجية الوطنية للموائئ كتعتمد على مقاربة جديدة، مبنية على ما يسمى بالقطب المينائي، بمعنى أنه غادي نقسموو وغادي تكون الجهة أو جمتين خاصنا نوفرو ليهم واحد القطب مينائي باش نوزعو هاذ التجهيزات المينائية على أكبر قدر ممكن من الجهات.

إذن مبنية على التوازن بين الجهات، مبني على أنه ما غاديش نركزو على جمة واحدة النشاط المينائي أو البنيات الأساسية، وإنما غادي نوزعوه بطريقة متوازنة بين الجهات. وسيسمح بتوزيع جموي إستراتيجي للموائي الرئيسية في بلدنا وعلى طول سواحل المملكة، وذلك في إطار الوصول إلى التكامل وإلى التخصص، مما سيمكن كل جمة من جمات المملكة من تعزيز مزاياها ومن مواردها وبنياتها التحتية، ويمكنها من الاستفادة من الحركية المقتصادية التي تجلبها الموائي.

في هذا الأطار تم تحديد 6 أقطاب، قطب الجهة الشرقية الموجه نحو أوربا والبحر المتوسط، وخصوصا المغرب العربي أو الاتحاد المغاربي، قطب الشيال الغربي بوابة المضيق مع طنجة، قطب القنيطرة والدار البيضاء الذي يشمل مينائي المحمدية والدار البيضاء، قطب دكالة-عبدة مركز الصناعة الثقيلة في الجرف وفي أسفي، قطب سوس- تانسيفت مع المركب المينائي أكادير اللي غادي يتدعم وغادي يتقوى، قطب موائئ الجنوب اللي يضم 3 موائئ رئيسية طانطان والعيون والداخلة.

هذا وقد شرعت الحكومة فعلا في تنزيل هاذ الإستراتجية منذ سنة أو سنتين، عبر إطلاق عدة دراسات والشروع في بناء مشاريع مينائية جديدة تقدر تكلفتها الإجمالية بحوالي 60 مليار درهم.

المهم هاذ البرنامج جزء من البرامج التي تروم إلى توزيع هاذ البنيات الأساسية على الجهات والاستثارات الكبرى للدولة على عدد أكبر من

الدفع في هاذ تقليص الفوارق ودعم التمدرس في العالم القروي، 4 مليون 263 ماشي محفظة لأن كاين اللي عندو محفظة، كاين اللي عندو المقررات، كاين على حسب ذاك الشي مرتب، ولكن هي مليون محفظة، وكما قلنا 64% يعني الثلثين كتمشي للعالم القروي، فهذه آلية من آليات التقليص في الفوارق المجالية.

برنامج "تيسير" اللي كيهم بالأساس الأسر الكائنة في العالم القروي. وفي مناطق محددة اللي هي الأكثر فقرا وفق واحد المعيار قديم، جاعات معينة، واستفاد من هاذ البرنامج حوالي 448000 أسرة اللي استفادت منه خلال الموسم الدراسي الحالي.

وبالمناسبة الدراسات في النتائج والتأثيرات ديال هاذ البرنامج بعد التقييم اللي تدار، بين أن هذا البرنامج مكن من التقليص من ظاهرة الهدر المدرسي في الجماعات المعنية بحوالي 60%، كما أدت إلى استرجاع حوالي 37% من التلاميذ المنقطعين على الدراسة، وذلك على مستوى الجماعات الفقيرة المستهدفة.

بطبيعة الحال، بمجرد احنا ما جينا في الحكومة حاولنا نرجعو للحكامة ديال هاذ البرنامج انطلاقا من عدد من التقييات اللي تمت وأيضا انطلاقا من آخر تقرير للمجلس الأعلى للحسابات اللي أعطيناه اهتمام خاص ودرسناه، وبالتالي احنا غادي نحاولو نطورو الحكامة ما غادي نقصوش من الاعتمادات ديال هاذ البرامج، ولكن غادي نطورو الحكامة ديالها باش تكون مفيدة أكثر للأوساط الأقل حظا وللمناطق الأقل حظا.

بغيت أيضا نوقف على واحد الجانب آخر، وهو معالجة التفاوتات الجالية عبر تقليص الهوة الرقمية، وهي خاصنا ننتابهو لها، وإن شاء الله، غادي تكون واحد الرافعة للعدالة المجالية بشكل غير مسبوق، وهو كاين خدمات رقمية أو خدمات ديال الاتصالات السلكية واللاسلكية لم تصل إلى العديد من المناطق أو لا تصلها بالطريقة المناسبة.

ومن هناكان تأسس الخدمة الأساسية (service universel) ترجموه بالخدمة الأساسية للإتصالات وهو فيه واحد الصندوق تيساهموا فيه المتعهدين، آش من المتعاهدين؟ هم الشركات اللي كتستثمر في هذا المجال ديال الاتصالات السلكية واللاسلكية والأنترنيت، هما اللي عندهم واحد المساهمة خاصة في هاذ الصندوق وهو تيهدف إلى توسيع التغطية في مختلف المجالات البعيدة.

عقدنا المجلس الإداري ديال الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات، وبعدها عقدنا مجلس القيادة لهاذ الحدمة الأساسية (service universel) وفيه تقرر إما الاستمرار في برامج السابقة وإما إطلاق برامج جديدة، وكلها تسير نحو محاولة إقرار العدالة الرقمية وتقليص الفجوة الرقمية بين المناطق المحظوظة اللي هي المدن الكبرى والمناطق في الجهات اللي هي نسبة النمو فيها عالية، والمناطق القروية والجبلية والجهات اللي هي بعيدة، وهاذ الشي

تيتبنى على دراسات وهاذ الشي فيه دراسات موضوعية، لأن (ANRT) تتجي تتقول لك هناكان تغطية وهنا ماكانش تغطية، ذاك الشي واحد زائد واحد يساوي 2، ما فيهش شك.

وبالتالي تقرر ما يلي:

مواصلة برنامج تعميم التغطية بالاتصالات السلكية واللاسلكية واللاسلكية (PACTE) اللي كان انطلق باش يهم 9176 مناطق أو دوار غير مغطاة، وهذا انطلق منذ سنتين، بقي منها الآن تقريبا 61 منطقة تأخرت بسبب الصعوبات وسيتم تغطيتها إلى حدود 30.06.2018، يعني من هنا إلى 30.06.2018 التغطية بالوسائل السلكية واللاسلكية غيشمل تقريبا 99.97% من الساكنة ما تنغطيوش التراب ولكن نغطي الساكنة في هاذ القضة.

المخطط الوطني للصبيب العالي والعالي جدا، (PNHD) هذا (National Haut Débit المخطط الوطني للصبيب العالي والعالي جدا، (National Haut Débit أشنو هو معناه؟ معناه خصنا نعممو خدمة الأنترنيت، كاين مناطق فيها (2G)، كاين مناطق فيها (3G) فقط، الآن غاديين في البرنامج نعمموا (2G)، (3G)، (4G)، اعلاش غادي نعمموهم بثلاثة؟ لأن ماشي كلشي عندو الهواتف الذكية اللي تتستخدم نعموه الله عندو الهاتف من نوع معين نتيجة الإمكانيات المادية راه تتخدم لو (3G)، كاين وحدين آخرين راه تيخدمو (2G).

إذن خص تعميم هذوك الثلاثة، وهاذ التعميم محمم اعلاش؟ لأن كثير من الحدمات يمكن أن يصل إليها المواطن في قرية بعيدة عن طريق الانترنيت، وبطبيعة الحال في 2018 غادي نعلنو على إنجازات محمة في هاذ المجال، وكاين أمور اللي غادي تجي في 2019 ديال الحدمات التقنية ديال الحدمات الإلكترونية أو الإدارية الرقمية اللي غادي يوصل لها المواطن فين ماكان، من بينها مثلا عقد الازدياد.

دابا خدامين في هاذ البرنامج ولكن هذا غادي يتأخر الإنجاز ديالو لـ 2019، غادي يمكن للمواطنين ياخذوا عقود الازدياد حيث ماكانوا عن طريق الانترنيت فين ماكان الواحد.

هاذ التعميم ديال الخدمات الانترنيت هذي محمة جدا لأنها جزء من العدالة المجالية، جزء محم جدا، ويمكن مثالا اللي عندو واحد اسمو سياحية واحد المؤسسة سياحية في راس الجبل إلى وصلتو يمكن كثير من الخدمات التواصل مع السياح اللي ابغاو يجيو عندو مع الزبناء ديالو مع الناس اللي غادين يصيفطوا لو السلعة، إلى آخره، يمكن يتواصل غير عن طريق الانترنيت، إلى ما عندوش تما تيولي الاستثار في هذاك المكان غير ممكن، الناس تيهربوا الاستثار لأن خصهم البلاصة، واليوم الانترنيت أصبح من ضروريات المستثمر، المستثمر اللي غادي يمشي لشي بلاصة خصو تكون

¹ Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications.

معاه الانتزنيت تما باش يمكّن، وبالتالي غيتعمم بلا ما نعطيكم من أسمو..

ومشروع التطبيب عن بعد (la télémédecine) اللي الآن بدات فيه الدراسة وغادي يبقى واحد البرنامج نموذجي غادي يبدا قريبا هو أيضا محم بلا ما نشرح الإيجابيات ديالو والأهمية ديالو لأن غادي يطول الوقت.

وهناك عدد من المبادرات احنا 11 برنامج، 11 برنامج من هاذ النوع، 11 برنامج صادق عليها هاذ المجلس الإداري منذ أسبوع فقط وإلى انطلقت غادي يكون عندها واحد التأثير محم في العدالة المجالية.

شكرا جزيلا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

نتقل الآن إلى التعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة، وأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد رحال المكاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

بداية باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نتقدم بالعزاء لأسرة الشابين اللذين توفي في جرادة وهما في البحث عن مصدر رزقها بتلك الطريقة وفي ظروف صعبة ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يلهم أسرتهم وذويهم الصبر "وإن لله وإنا إليه راجعون.

السيد رئيس الحكومة،

حدث بحال هذا في الحقيقة تيجعلنا نديرو واحد الوقفة مع الذات للتساؤل حول الموضوع اللي احنا اليوم تنسولكم عليه اللي هو الفوارق المجالية، وفي الحقيقة بالنسبة لهاذ الموضوع عندنا في الفريق الاستقلالي، عندنا يعني واحد القلق بالنسبة للوضعية الراهنة في بلادنا وعندنا أيضا تخوفات غادي نتكلم عليها باش نجي في الآخر نتكلم على المقاربة والاختلاف في المقاربة بناءا على الكلام اللي قلتم السيد رئيس الحكومة، وما نعتقده داخل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

أولا، بالنسبة للقلق جا في الكلمة ديالكم وفي الكلام ديال عدد من المستشارين كاينة أرقام، أرقام يعني صعبة فقط نعطي منها بعض الأرقام اللي هي دالة ويمكن تبين الصورة في بلادنا وهي أرقام طبعا رسمية ديال المندوبية السامية للتخطيط اللي تتقول بأنه على الوثيرة اللي ماشية بها بلادنا وإن كان واحد المجهود تعمل 20 سنة الماضية ولكن تيلزم لنا 25 سنة ابتداء من اليوم باش نقصوا هاذ الفوارق اللي كاينة بين الجهات، يالاه ب 50% هذه أرقام اليوم معطية.

طبعا تكلموا بعض المستشارين على 2 الجهات تساهم ب 50% ديال النمو ديال بلادنا، كاينة واحد 3 الجهات ما نقولش 4 الجهات هي المتأخرة جدا فاش كنتكلموا على المؤشرات ديال التنمية في جميع المجالات اللي الجهة ديال درعة تافيلالت، الجهة بني ملال خنيفرة، الجهة الشرقية ويمكن نضيفوا لها أيضا جمة سوس ماسة.

ثم أيضا حتى في معدل أمل الحياة عند الولادة كاين فرق ما بين الجهة المتقدمة والأخيرة تقريبا 10 ديال السنوات، هاد الشي بلا ما نتكلم طبعا على هاد الشي نتكلم على الجهات، ولكن كاينة فوارق أيضا داخل كل جهة لأنه إلى خذينا 20 إقليم الأقل نموا في المغرب كنلقاو فيها التواجد ديال جميع الجهات كل الجهات ممثلة تقريبا في هذيك 20 ديال الأقاليم الأقل نموا، يعني هذه كاينة فوارق أيضا داخل الجهات.

ثم إذا جينا غادي نبسطوا أكثر ونعملوا واحد الفرق بين الجهات أو بين الأقاليم بالسنوات ديال التأخر ديال كل جمة على جمة، كنلقاو واحد الفرق كبير يعني كيقدر يوصل على مستوى التعليم حتى ل 20 سنة ديال الفرق بين الجهات وبين الأقاليم، على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية أحيانا حتى ل 40 سنة، يعني إلى جمعنا الأقاليم ديال البلاد يعني أننا بتبسيط أكثر، احنا في بلاد وحدة ولكن نعيش في حقب وفي أزمنة مختلفة، هذا مصدر القلق.

التخوف اللي كاين السيد رئيس الحكومة هو أن هذه الفوارق تبقى تتزاد ويولي من بعد يوقع واحد الشرخ، واحد الهوة اللي تيصعاب معها أننا نداركو هذا النقص هذا بمجهود، إلا إذا كان واحد المجهود مضاعف أكثر من المجهود اللي خاصوا يكون دبا، وهنا كنوصلوا للتساؤل المطروح اليوم على الحل، أشنو هو بالضبط الدور ديال الحكومة ديال الدولة؟ طبعا في الكلمة ديالكم، السيد رئيس الحكومة، قلتو كلنا مسؤولين ويجب على الحكومة والجهات أن تقوم بالدور ديالها.

نعتقد أنه بالنسبة لهذه الجهات بالضبط اللي هي متأخرة الدور ديال الدولة خاصوا يبقى أساسي وجوهري، كما بلادنا عملت خلال العشرية اللي فاتت واحد المجهود كبير في الأوراش الكبرى استفدت منه بعض الجهات والحمد لله حققت واحد الإقلاع، هذه الجهات أيضا خاصها اليوم تبقى الدولة مركزة فيها المجهود ديالها أكثر من الجهات، لأن الجهات اليوم حتى هي مختلفة متباينة ماشي بحال بحال، كاين جهات اللي عندها الإمكانيات وتيمكن تصرف الإمكانيات اللي متاحة لها ويمكن توضع برامج ويمكن تساهم في التنمية، وجهات أخرى ما يمكن لهاش.

ثانيا، المقاربة الأخرى هي كيفاش التدخل ديال الدولة؟ طبعا جيتو بواحد المجموعة ديال البرامج السيد رئيس الحكومة كلها عندها في الغالبية ديالها عندها بعد اجتماعي، طبعا البعد الاجتماعي كيجاوب على الأسئلة ذات راهنية وحالية ومستعجلة وهذه محتاجين لها في هذه المناطق هاد.

ولكن الجواب على المشاكل ذات المدى المتوسط والبعيد وهذا المشكل

ديال الفوارق المجالية مشاكل ذات المدى المتوسط والبعيد كتبغي جواب اقتصادي السيد رئيس الحكومة.

سمعت في الكلمة ديالكم جا بأن هذه الجهات وهذه المناطق خاصها حتى هي تستافد من ثمار النمو ديال بلادنا، أكيد خاصها تستافد من ثمار النمو ولكن أكثر منو خاصها تساهم أيضا في النمو، هذه المناطق حتى هي السكان ديالها حتى هما مستعدين وباغين يساهموا في النمو ديال بلادنا وهذه الجهات لها من الإمكانيات ما يمكنها من ذلك.

إذا هذا شيء بالنسبة لنا أساسي، إذا فاش تنجمعو الضرروة ديال أن الدولة تتدخل، والضرورة ديال أنه تكون تنمية اقتصادية في هذه الجهات، كنمشيو مباشرة للاستثار وهنا مربط الفرس السيد رئيس الحكومة، مع الأسف السنة الماضية ولاحتى في القانون ديال المالية ديال سنة 2018 اللي أنتوما مسؤولين عليه كرئيس حكومة غادي نلقاو نفس المشكل، نفس الأسباب اللي غادي تعطينا نفس النتائج، كنلقاو هذيك 3 الجهات أو 4 الجهات اللي متأخرة ما عندهاش أكثر من تقريبا 20 مليار ديال الدرهم، مع تقريبا 10 دالمليون ديال السكان مقارنة مع أقل جمة في 3 جمات الأولى إذا جمعتي هذه الجهات الأولى عندهم 90 مليار ديال الدرهم ديال الاستثار، وهاذ الجهات الأربع الأخيرين ما عندهمش أكثر من 20 مليار ديال الدرهم، هذا تيعني أنه سنستمر في حصد نتائج ولن نساهم في التقدم أولا في التطور في التنمية الاقتصادية ديال هاذ المناطق.

هاذي خاصها تحل هاذ الإشكالية قبل ما ندوزو للمرحلة الثانية اللي تكلمتوا عليها - وعندكم الحق - ديال الجهوية الموسعة وديال الدور ديال المراكز الجهوية للاستثمار، ديال التحفيزات اللي خاصها تقوم بها الدولة أيضا باش تجر المستثمرين.

سمعتكم في بعض الأجوبة ديالكم سابقا أنكم كتحاولوا مع المستثمرين باش يمشيوا لذيك الجهات وما تيمشيوش إلى غير ذلك، خاص الدولة حتى هي تفكر أنها ممكن تكون حتى هي مستثمر وممكن تساهم مع المستثمرين وتعمم الاستثمارات فهاذ المناطق، لأن هي اللي قادرة تحقق التنمية الاقتصادية والاجتاعية داخل هذه المناطق.

ثم بالنظر إلى هاذ الموضوع، السيد رئيس الحكومة، ابغيت نذكر فقط بالالتزامات ديالكم اللي اعطيتو في البداية ديال العهد ديالكم على الزيارات اللي خاصكم تديروها للمناطق أولا لجهات المملكة، طبعا قمتم بجوح زيارات، وأتذكر الزيارة ديالكم اللي درتوها لجهة بني ملال- خنيفرة، كان الكل كينتظر واحد القرار تجيبوه لأنه في أولوية ديال الساكنة ديال الجهة، وهو مركز استشفائي جامعي، قلتم بأنكم بغيتوا تديروا أقطاب جامعية بالنسبة للخريطة الجامعية على المستوى الوطني، حتى بالنسبة للمراكز الاستشفائية الجامعية، وأنتم ولد الميدان وما نحتاج نشرح لكم الإيجابيات ديال مركز استشفائي جامعي في جهة، فيها اكتفاء ذاتي على مستوى الولد المنطقة وتيكلف الوقت الخدمات الصحية، كيكون أطباء فالميدان أولاد المنطقة وتيكلف الوقت

أيضا، إلى خديتوا القرار اليوم ديال مركز استشفائي جامعي راه خاص 15 و16 سنة باش نشوفو أول طبيب اختصاصي كيتخرج من ذيك الجهة.

إذن كنظن بأن هاذي بعض المفاتيح وبعض الأمور اللي غادي تعطي وتساهم أيضا ومفتاح في النموذج التنموي ديال بلادنا، باش نحقو التعادلية أو العدالة المجتاعية، وباش نعطيو واحد الإحساس بالانتاء إلى الوطن للمواطنين والمواطنات في مختلف الجهات ونساهموا أيضا في تثبيت الاستقرار اللي كتنعم به بلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

تبارك الله عليك، شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطى الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة على إجابتكم.

أولا، بصفة عامة اعتماد حلول جزئية كمثل (3G) أو (4G) وهممنة الرؤية القطاعية وتعدد المتدخلين يؤدي إلى ضعف تطور مؤشرات التنمية المجالية وارتفاع الكلفة بسبب تجزيء السياسات العمومية وخضوعها للمنطق القطاعي الضيق.

أما فيما يخص الجهوية، الجهوية المتقدمة ورش ومسلسل مستمر في الزمن توج سنة 2017 بدعوة جلالة الملك نصره الله إلى اعتاد أجندة لنقل الموارد والاختصاصات، والحديث هنا يدفعنا إلى التأكيد على الاختصاصات الممنوحة للجهات، فالاختصاصات المشتركة والمنقولة هي مرتبطة بإرادتكم السياسية، فبعد هذا المسار من التعبير عن الإرادة الملكية والدعم المتواصل لجلالة الملك لورش الجهوية المتقدمة، نؤكد أن الحكومة لم تبذل المجهود اللازم لتفعيل هذه الإرادة وهذا الدعم بل لم تكن في مستوى النفاعل الإيجابي مع توصيات المجلس الاقتصادي والاجتاعي والبيئي.

هذا، بالإضافة إلى التحكم الحكومي في تحديد الموارد المتعلقة بالجهات، ويدعونا لمساءلة الحكومة حول حقيقة فهمها للتوزيع العادل للاستثمار العمومي على مستوى التراب الوطني وشروط وآليات انبثاق أقطاب جموية تنافسية مندمجة.

إذا كانت للجهة اليوم اختصاصات ذاتية ومشتركة ومنقولة، فذلك لا يعفي ولا يحرر القطاعات الحكومية من القيام بواجباتها، خصوصا على مستوى، على سبيل المثال:

البنيات التحتية الطرقية وفك العزلة والبنيات التحتية الضرورية لتحفيز الاستثمار الخاص، وأنا درعة-تافيلالت نموذج إلى ما تفكش المشكل ديال "تيشكا" وديال "تيزنت الغمت" والولوج إلى الجهة بصفة عامة لا جموية؛

ثانيا، ضرورة سن سياسة جبائية تحفيزية في بعض جمات المملكة وأيضا

جهة درعة-تافيلالت نموذجا؛

ضرورة تقليص الفوارق القائمة بين مختلف الجهات على مستوى التجهيزات الحيوية التي هي من اختصاص القطاعات الحكومية، على سبيل المثال الصحة والتعليم والماء إلى آخره.

وهي مناسبة نعيد من خلالها مطالبة الحكومة بضرورة بناء مستشفى جامعي وجامعة قائمة الذات بجهة درعة تافيلالت على غرار باقي جمات المملكة، وإيجاد حلول مستدامة لإشكالية الماء، وزاكورة لا تزال في الأذهان؛

رابعا، لابد من الإشارة إلى مفارقة غريبة أو ظاهرة غريبة نريد أن تسجلوها السيد رئيس الحكومة في جمة درعة -تافيلالت، وربما جمات أخرى تتعلق بفهم بعض القطاعات الحكومية لمضمون الاختصاصات المشتركة، بحيث تحولت هذه الاختصاصات إلى غطاء للسطو على ميزانية الجهة، وهنا إلى ما تعالجاتش وما تصديتوش لهاذ الأمور غادي تولي جموية متقدمة نحو المركز.

نطالب السيد رئيس الحكومة في هذا المجال بـ:

إطلاق مسار تجريبي لمارسة الاختصاصات المشتركة والمنقولة مع تحديد إطار تنظيمي وملائم وموحد لهذا المسار؛

يجب أيضا تحديد اختصاصات الجهات بشكل دقيق من أجل تمكينها من معرفة المشاريع والقضايا المسؤولة قانونا عن تمويلها لتفادي الارتباك والتداخلات وتراكم المهام؛

التعجيل أيضا بإعادة النظر في قانون الجبايات المحلية للرفع من المداخل الذاتية للجهات، بطبيعة الحال بعلاقة مع النظام الجبائي الوطني بصفة عامة.

فيما يخص اللاتمركز، بما أن اللاتمركز يعتبر من الاختيارات الإستراتيجية المعبر عنها من خلال دستور 2011، واستنادا للتعليمات الملكية السامية التي تحث على تدعيم مسلسل اللاتمركز الإداري قصد مواكبة الدينامية الجديدة التي تعرفها الجهة، فإننا لا نفهم السر وراء ضعف، إن لم نقل تباطؤ، المجهودات المبذولة في مجال تنظيم المصالح الإدارية، بما يمكن من تجاوز وضعية تمركز الاختصاصات والسلطة التقريرية والوسائل المادية والبشرية على مستوى الإدارات المركزية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا يخفى عليكم التلازم الكبير بين تفعيل الجهوية وورش الإصلاح الإداري، لذا فأنتم ملزمون بإخراج ميثاق اللاتمركز الذي لطالما نادى به صاحب الجلالة منذ أريد من 15 سنة، فبدونه لا يمكن التأسيس لنموذج تنموي جديد يستجيب للحاجيات المجتمعية للمواطنين ويحقق تطلعاتهم.

ونتمنى صادقين، السيد رئيس الحكومة، أن لا يكون مآل التزامكم بمباشرة ورش اللاتمركز السنة المقبلة كالتزام الحكومة السابقة في برنامجها الحكومي الذي نص بالحرف على اعتباد مشروع طموح للاتمركز الإداري يواكب الجهوية المتقدمة ولا ممركزة واللامركزية، وهاذ الشي كان سنة

2012، والتزمتم السيد رئيس الحكومة هنا في هذه القبة أنكم ستخرجون هذا الميثاق قبل نهاية هذه السنة.

ونتمنى كذلك أن تتغير عقلية بعض المسؤولين المركزيين والحكوميين، ونقولها بصراحة، ما حدكم اللي تتبغيوا تعاقبوا شي واحد في الرباط وفي الدار البيضاء تتصيفطوه لنا لزاكورة

ولا الرشيدية ولا ورزازات ولا ميدلت، حسب هاذ المنطق الذي لا زال مستمرا مع كامل الأسف، يمكن لنا أن نعتبر أننا ساكنة درعة - تافيلالت في حالة عقاب مستمر إلى حين.

فيما يخص الاستثمار العمومي، إذا كان التوزيع الجهوي للاستثمار العمومي يعتبر من أهم مداخيل التقليص من الفوارق المجالية، فبالإطلاع على المذكرة المتعلقة به المرفقة بمشروع قانون المالية لسنة 2018، يتضح أن الحكومة لم تقم بأي محاولة لتجاوز الفوارق المجالية، بل عملت على تكريسها وتعميقها من خلال توزيع الغلاف الجهوي المخصص للاستثمار العمومي بشكل لا متكافئ وغير منصف.

القانون المالي لـ 2018 يكرس المحور المعلوم ويكرس المغرب النافع والغير النافع، وما يدعو للغرابة وللأسف في نفس الوقت، هو أن هذه التفاوتات كانت ولا زالت قائمة منذ عقود على مر الحكومات المتعاقبة، فعلى سبيل المثال بعض المؤشرات:

خمسة جمات، جمة درعة-تافيلالت، الجهة الشرقية وثلاث جمات الجنوب، تساهم فقط ب11% في الناتج الإجمالي؛

مساهمة جممة درعة -تافيلالت على سبيل المثال في نمو الناتج الداخلي 0.4%؛

المعدل الوطني للناتج الداخلي الإجهالي حسب الفرد سنة 2015، هو تقريبا 30 ألف درهم، بينها جممة درعة -تافيلالت تسجل أدنى المعدلات ب15 ألف درهم، يعنى نصف المعدل الوطنى؛

مستوى الاستهلاك النهائي حسب الفرد، فقد سجلت بعض الجهات معدلات إنفاق تفوق المعدل الوطني، كجهة الدار البيضاء المعدل الوطني 16 ألف درهم، و جهة الدار البيضاء- سطات 20 ألف درهم، وأيضا هنا درعة تافيلالت 11 ألف درهم، هذا يعني بالملموس أن الفرد مواطن في درعة تافيلالت يستهلك نصف ما يستهلكه الفرد في الدار البيضاء، إلى كان هاذ الشي السيد رئيس الحكومة هو تقليص الفوارق هاذ الشي عجب.

بالنسبة للتوزيع الجهوي للاستثار العمومي فحدث ولا حرج السيد رئيس الحكومة المحترم، درعة تافيلالت 2.6%، إلى حيدنا منها المشاريع ديال الطاقة الشمسية بما فيها مشاريع ديال العيون وبوجدور اللي حسبتوها على جمة درعة تافيلالت كيبقى لنا 1.5%، ما هي المعايير السيد رئيس الحكومة؟ هذا عار بالنسبة لهاذ الجهة، ما هي المعايير التي تعتمدونها لتوزيع المجهود الاستثاري للحكومة؟

غادي نكمل، العدالة المجالية حق دستوري، السيد رئيس الحكومة،

العدالة المجالية إنصاف لجهات همشت لعقود ولا زالت محمشة من طرف الحكومات المتعاقبة، ألا ترون السيد رئيس الحكومة - وغادي نكمل بهاذ الشي- أن بعد الترحم على ضحايا جرادة، أن ما يقع في جرادة نتيجة الفوارق المجالية؟ ألا ترون أن ما وقع قبل أسابيع في أيت حدو ويوسف بسكساوة منذ بضعة أسابيع، نفس المشاكل في أحولي ومييلادن، كل هاته المناجم المغلقة التي يلجأ إليها المواطنون من أجل لقمة العيش بركوب مخاطر كبيرة؟

ألا ترون أن ماكان في أنفكو سابقا وماكان في إملشيل حديثا وتلامذة مصيصي وإيديا، وموتى مستشفيات درعة تافيلالت نتيجة الفوارق المجالية؟ السيد رئيس الحكومة،

فيما يخص درعة-تافيلالت، نطالبكم ونلح أن هذه الجهة تحتاج إلى مخطط مارشال.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد على العسري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة والسيدات الوزراء والمستشارون المحترمون،

في البداية، لا يسعنا في فريق العدالة والتنمية إلا أن نقدم تعازينا ومواساتنا لأسر فاجعة جرادة الأليمة، داعين الله للشهيدين بالمغفرة والرحمة ولنويهم بالصبر والسلوان وحسن العزاء، وإننا لنعتبر ما وقع بجرادة شأنه شأن ما وقع من قبل بالصويرة والحسيمة وزاكورة، أجراس إنذار على استمرار التفاوتات المجالية والاجتماعية الصارخة، مما لا يشرف بلدنا بما راكمه من إنجازات، وعلى الجميع حكومة وبرلمانا ومجتمعا وسلطات أن يستخلص الدروس والعبر، بعيدا عن أي مزايدات أو استغلال سياسوي مقيت لهذه الأحداث الأليمة.

فهآسي الوطن هي أحزان وليست سلع للبيع والشراء، وقد تكون بعض الدموع التي تذرف الآن هي مجرد دموع تماسيح، وينطبق عليها كمن يفترس مع الذئب ويتباكى مع الراعي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نتمنى، ونحن على مشارف نهاية هذه السنة، أن تكون فاجعة جرادة آخر مآسى هذا الوطن ومواطنينا.

إن ما وقع لاشك يؤكد استمرار التفاوتات المجالية والفئوية إن لم يكن تفاقمها، والذي على كل حال لا يمكن أن تتحمل فيه المسؤولية هذه الحكومة ولا الحكومة السابقة، بل هو نتاج تراكبات منذ فجر الاستقلال،

وسيكفيكم شرفا، السيد رئيس الحكومة، أن توقفوا هذه التفاوتات أو أن تساهموا في تقليصها أو فرملة تطورها، مستحضرين قصور النموذج التنموي الحالي وأهمية سرعة مراجعته وتعديله.

وإننا على يقين في فريقنا أنه لا يمكن تجاوز الإشكالات الراهنة والمستقبلية التي يجب أن تقطع مع مغرب التفاوتات وترسي دعائم مغرب العدالة الاجتاعية والكرامة الإنسانية، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بإنجاح ورش الجهوية المتقدمة، باعتبارها مدخلا رئيسا لإعادة بناء الدولة وتجديد طرق اشتغالها وتوزيع أفضل لخيرات وإمكانات الوطن، مما يحقق أعلى مستويات العدل والإنصاف على اعتبار أن المستوى الترابي هو المستوى الأنسب لتحقيق التنمية الشاملة والمندمجة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الاستقرار الاجتاعي الذي تنعم به بلادنا سيبقى رهينا استمراره برضا مواطنينا على مستوى التنمية والخدمات الاجتاعية لكل مناطق وجمات المملكة، وبالتالي فالحركات الاحتجاجية السلمية والمنضبطة يجب أن تعامل كأنين مريض يطلب العلاج لا كبلطجة وشغب يقابل بالعقاب والقبضة الأمنية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الخير في أي سياسة عمومية في أن تنصت لنبض وصوت وتطلعات الشعب وتتجاوب معه، فلا يعقل أن نتباهى في بلدنا بمشاريع عملاقة مكلفة رغم أهميتها، وهو يعيش معنا ولو مواطن واحد لا يجد ماء يشربه أو مدرسة لابنه أو سرير عند مرضه، وكلها حقوق أساسية ينص عليها دستورنا الحديد.

صحيح أن الحكومة الحالية والتي سبقتها وباقي الحكومات المتعاقبة أطلقت برامج طموحة في الطرق والماء والكهرباء والصحة والتعليم، غير أن بطء الإنجاز وضعف النجاعة وتواضع مستوى الحكامة أفقد هذه البرامج جزءا من قيمتها، فعلى مستوى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فقد تحققت أهداف معتبرة، ولكن الأثر العام على الفئات المستهدفة ظل محدودا، مما يجعلنا نطالبكم بتقييم دقيق وشامل للمبادرة الوطنية ورصد اختلالاتها وتصحيحها.

وعلى مستوى التعليم، لا زالت الحالة ماسة لتوسيع وتجويد العرض التعليمي بمختلف الأسلاك والتخصصات، ولاسيما توسيع برنامج تيسير وتحسين مستوى استهدافه وجعله ضمن سلة دعم مرتبطة بالمساعدة الطبية والمنح الجامعية والإقامة بالأحياء الجامعية.

على كل حتى أوفر الوقت للمتدخل الموالي أكتفي بهذا القدر. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

السيد رئيس الحكومة،

من باب الواقعية، وفي إطار عدم ربط الموقف بالموقع، لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن نثمن المجهودات التي تبذلها الدولة والحكومة تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك نصره الله لربح رهانات التوازن المجالي والجهوي والاجتاعي عبر سياسات وبرامج طموحة لا يمكن أن نشكك في نجاعتها.

ومن باب الموضوعية أيضاً وبغيرة وطنية صادقة، لا بد أن نسجل كذلك، السيد رئيس الحكومة، أن الواقع أكبر من الطموح وأن البرامج والسياسات العمومية ذات الصلة بسياسات المجال وإنصاف المواطنين في علاقتهم بهذا المجال لم تنجح إلى حد الآن في الحد من التفاوتات المجالية والاجتاعية، إن لم نقل أنها تمدد التفاوت وتكرس التقاطب المجالي والاجتاعية بين المجال المحظوظ والمجال المحروم، في إطار وطن واحد وموحد نسعى جميعا ليتقاسم جميع أبنائه ثمار النمو في المدن وهوامشها، كما في القرى والحبال.

السيد الرئيس،

كلنا والإخوة اللي سبقونا كلهم يقرون وكذلك السيد الرئيس تقرون على أنه كاين هناك تفاوتات في المجال، خصوصا في مجموعة ديال الجهات، فالسيد الرئيس السؤال ديالنا المطروح هو فالبرامج اللي يمكن ليها تحل المعضلة والمشاكل، جا على لسانكم مجموعة ديال البرامج اللي احنا كنشددو على الأيادي ديالكم وكنتمناو أنكم تتوفقو فيها، ولكن السيد الرئيس لا بد إلى بغينا نجحو كذلك لا بد أننا نفكرو في الخلق ديال الثروة، إلى ما كانتش الثروة في المناطق بواحد الطريقة اللي هي معقولة باش توصل لجميع المجال الترابي ديال الوطن فما يمكنش لنا نجاوبو على هاذ التساؤلات اللي الإخوان طرحوها واللي فيها أرقام أن 3 جمات اللي كتحظى بهاذ الاستثمارات الكبيرة اللي مكن نقدر ونقولو بأن هاذ الجهات هي المحظوظة الكبيرة.

جاعلى لسانكم، السيد الرئيس، أنه من خلال التوقعات ديال البرامج أنه كتفكر الحكومة على أساس أنه يكونوا واحد الموانئ مشتركة، فنطلب من السيد الرئيس الميناء ديال درعة -تافيلالت كيف ما قالوا الإخوان فين غادي تديروه ومع أي جهة غادي تديروه؟ أنا عندي الحل هو النفق ديال تيشكا، فعوض ما تديروا (les ports) احنا على الأقل فكروا في هاذ النفق باش تحلو واحد المعضلة كبيرة جدا ديال واحد الجهة اللي فيها مجموعة ديال الساكنة اللي كينتظرو منكم الشيء الكثير، لأنه هاذ المنطقة اللي ما زال خداتش الحظ ديالها من هاذ الاستثارات الكبرى.

السيد الرئيس،

اهضرتو كذلك على المسائل ديال الصندوق ديال الاستثار ديال القرى وديال الجبال، أنا كنقول لك السيد الرئيس في حالة ما إلى ما فكرتوش في واحد الضرائب باش تعاونوا هاذ المناطق بالنسبة للضرائب ما يمكنش السيد الرئيس أن هاذ المناطق ديال طاطا وورزازات وزاكورة وتنغير وفكيك، وهاذ المناطق ما يمكنش لها تستمر وما يمكنش المستثمرين يتجهوا ليها إلى ما كانش في الحقيقة واحد الجهود من الدولة، على اعتبار أنه ترجعوهم ل (la zone 4) باش يمكن ليهم تكون امتيازات في المسائل الضريبية باش يكونوا استثارات، لأن ما يمكنش نقولو غادي نوصولو الطريق وغادي نديرو مدرسة ونديرو المصحة في حين أنه الناس ما كيلقاوش الطريق وغادي نديرو مدرسة ونديرو المصحة في حين أنه الناس ما كيلقاوش عند البعض ولكن باش يخلصوه ما عندهومش، وبالتالي لا بد أنهم كيوليوا يديروا الهجرة باش يمكن لهم يلقاوا فين يعملوا وليداتهم وها، هذا هو يديروا الهجرة باش يمكن لهم يلقاوا فين يعملوا وليداتهم وها، هذا هو اللي ولت غادية وكتقلص، لأنه التوجه ديال الحكومة كلو كيستثمر في واللي ولت غادية وكتقلص، لأنه التوجه ديال الحكومة كلو كيستثمر في واحد المناطق معروفة ومحورية.

كاين كذلك مسألة أخرى أنهم كتحاولوا، أنا ما عارفش كيفاش غتديروا السيد الرئيس القضية ديال التوزيع ديال الموظفين، قلتو من قبل نعاودو نوزعو حتى الموظفين اللي كاينين في المحور، هذا إشكال كبير، السيد الرئيس، ما يمكنش شي واحد غادي يخلي لك الرباط والدار البيضاء وطنجة ويجي لواحد المنطقة ما غيلقي فيها لا فين يقري وليداتو لا والو، هذا إشكال كبير وما عرفتش كيفاش غادي تحلوه، لأن غير دبا حاليا تنطلبو باش يجيونا أطباء كيجيوا يجلسوا يومين ويرجعوا فحالمم، كذلك مجموعة ديال المسؤولين اللي ما كيجلسوشاي.

وبالتالي هاذ الإشكاليات كلها هادي الاستقرار ديال الإدارة إلى ما تكنتوش باش تلقاوا ليه حلول راه ما يمكنش هاذ المناطق نهائيا تزيد وغتبقى في نفس هاذ المؤشرات اللي عندكم دبا وغتزيد أكثر من ذلك.

وبالتالي السيد الرئيس، اليوم المطالب حقيقة هو هاذ المناطق اللي معزولة واللي عاشت مشاكل كثيرة واش كاين برنامج حقيقي ليها خاص، خاص، لأن هاذو كيف ما قلتوا السيد الرئيس، هاذو إشكاليات ديال تراكهات ديال حكومات اللي تعاقبت على هذا، ما كانتش في الأولويات ديالها هاذ المناطق، لأن كنهضرو دبا على المناطق اللي عندها الاستثار هاذ راه ماجاوش وكانوا عندهم المستثمرين لولا أن الدولة وفرت الطرق ووفرت كذلك التعليم ووفرت كذلك التعليم الجامعات، هاذ الناس ما غاديش يكونوا هاذ الجهات بهاذ المستوى اللي كنهضرو عليه، وفروا لهاذ الناس الآخرين الطرق، ووفروا لهم السيارات، وأنا كنهضر مع السيد الوزير كنتمني أن الإشكال ديال الطريق ديال تيشكا يتحل راه باراكا من أننا نزيدو نتسناو، راه حتى الفلوس اللي كاينين ما

كينينشاي، اطلقتو المشروع وما ولاشكاين، هذا إشكاليات.

كنوليو كنشككو حتى فروسنا، حتى في الأرقام اللي كنعطيو للناس، كنوليو نقولو لهم لا راه ما عندهومش الميزانية واخا طلقوا (marché) وهاذ الشي راه كاين، السيد الرئيس، وأدعوكم أنكم توقفوا على هاذ الشي بيديكم، "تيشكا" حاليا المشروع ديالها واقف، نظرا أن الفلوس الملتزم بها ما كاينينش، امشاو لمناطق أخرى ما عرفناهمش، وهذا إشكال كيخلينا نشككو حتى فروسنا، الوزارة طلقت المشروع وكتقول للناس ما عندناش الفلوس، في حين أنه الفلوس كانوا وما نعرف فين امشاو.

هاذو إشكاليات كيتطرحوا ماشي غير في هاذ الإطار ديال الطرق، في الإطار ديال الصحة، في الإطار ديال التعليم، الجامعة مازال ما كايناش جامعة، في المنطقة ديال درعة تافيلالت ما كاينش مستشفى جامعي، مشاكل كثيرة جدا، وماشي منطقة فقيرة كما يقال، نهائيا، نهائيا، كاين موارد كاين الناس اللي بغات تخدم ولكن لحد الآن مازال ما تعطاش لها الحظ باش تبين على العمل ديالها.

تنتمناو السيد الرئيس تكون من الأولوية ديالكم هاذ المناطق، باركة من المحور ديال الرباط، الدار البيضاء، طنجة، هاذ الشي راه خذاوا اللي ياخذوه، باركة من هاذ الشي، اعطيوا للناس كذلك، أولا كلشي غيهاجر ويجي لهاذ المناطق وذيك الساعة غتلقاوا إشكاليات أخرى ديال السكن وإشكاليات أخرى ديال الجريمة والجريمة المنظمة وغادي نوليو خاصنا نلقاو حلول أخرى اللي ما..

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، مع الأسف الوقت لا يرحم. أعطى الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدعى:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكركم السيد رئيس الحكومة المحترم على تفاعلكم الإيجابي مع أسئلة السادة المستشارين، منوهين بمقاربتكم المعتمدة في تدبير الشأن العام، المبنية على الإنصات والاستماع إلى الهموم والانشغالات التي تستأثر باهتامنا، خصوصا في مناطقنا والأقاليم التي نمثلها داخل مجلسنا الموقر، أكيد أنكم على دراية كبيرة بهموم وانشغالات أبناء العالم القروي والمناطق النائية التي تعيش في وضعية الهشاشة، وعلى هذا الأساس فإن مقترحاتنا بناءة وصائبة وتذهب في اتجاه التقليص من هذه الفوارق التي تسيء لتميز النموذج المغربي المشهود له في العالم.

السيد رئيس الحومة المحترم،

إن التفاوتات المجالية، كما قلت وكما أكد عليها الجميع، هي بنيوية وجاءت نتيجة تراكمات كبيرة جدا، وبالتالي فإن خلق الثروة المرتكزة على بناء مشاريع استثارية خصوصا في المناطق التي تعيش اليوم أوضاعا مزرية في الجبال وفي المغرب العميق، وعلى سبيل المثال جمة درعة تافيلالت، جمة مراكش آسفي وأقاليم الرحامنة والحوز التي تحتاج بدورها إلى استثارات إضافية لتعزيز إمكانياتها وقدراتها السياحية والبيداغوجية لكونها متنفسا لمدينة مراكش.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يعني اسمعنا اليوم بزاف درعة -تافيلالت، هذا دليل أن خصكم يعني الحكومة الحالية أنها تبالي بهذه الجهة، لأن الجهة فقيرة جدا وراه الساكنة تيعيشوا واحد الوضع مزري، ماكاين لا خدمة، ماكاين معامل، ماكاين فين يشتغلوا، راه ذوك الناس ديال الجالية اللي تيخدموا الناس، ذاك الشي اللي تيجيبوا الناس ديال الخارج هما اللي تيخدموا ناس ذيك المنطقة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أظن استهلك الوقت ديالو، وأمر إلى الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل، السيد الرئيس رئيس الحكومة المحترم، هناك مجهودات بذلتها بلادنا منذ الاستقلال لإقرار ووضع نظام اللامركزي ترابي وإداري، بالفعل هناك تطور كبير عرفته الجهوية اللامركزية مع دستور 2011 ومع القوانين التنظيمية الجديدة للجهات والعالات والأقاليم وكذا الجماعات الترابية.

بالطبع هناك تقدم كبير في تفويت الاختصاصات وتفويضها من كل المؤسسات المركزية لصالح الجهات والجماعات الترابية والإدارة اللامركزية، لكن مسألة التفاوتات والاختلالات المجالية لازالت مستعصية على الحل وتطرح تحديات كبيرة كما جاء في سؤالنا لسنا هنا لتحديد المسببات والأسباب من جمة لأنها معلومة لدى الجميع، ومن جمة ثانية إنما يممنا في فريقنا هو المستقبل، هو إيجاد الحلول، هو اقتراح الإجراءات والسياسات الكفيلة بتجاوز الاختلالات المجالية.

أكيد، السيد رئيس الحكومة، أن الاقتراحات والإجراءات التي جاءت في إطار ردكم والذي استمعنا إليه بكل إمعان ستساهم في تذليل الصعاب من أجل تدارك الفوارق المجالية بين الجماعات الترابية المشكلة لبلادنا، لكن في غياب حكامة جيدة ونخب مؤهلة إن على مستوى المؤسسات المنتخبة أو الأطقم الإدارية لتنزيل هذه التدابير والاجتهاد في تكييفه مع واقع

وامكانيات كل وحدة ترابية على حدا.

كما أن نجاعة المواكبة من طرف المؤسسات ذات الاختصاص، إن على مستوى الإدارة أو على مستوى التتبع أو التمويل وتقييم الإنجازات، إضافة إلى إشراك المواطنين والجمعيات والفاعلين الاقتصاديين كانوا أو اجتاعيين، كل هذه التعبئة تبقى ضرورية من أجل إنجاز هذا الورش الوطني الكبير، وبكل موضوعية سنجانب الصواب إذا حملنا المسؤولية للحكومة الحالية من أجل إنهاء ووضع حد لهذا الأشكال، على اعتبار أنه سيبقى مستمرا وسيكون على الحكومات المتعاقبة استقبالا والمؤسسات المنتخبة مواصلة هذا الورش، مما يدفعنا إلى إشارة الانتباه إلى ضرورة التكامل بين البرامج المحلية والحطنية وعدم الانغلاق داخل نموذج جديد لكل حكومة الحيلة والمجتلالات المجالية هو الاستمرار والتكامل.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتاعي - وكما قلنا سابقا - لا نهتم بالأسباب والمسببات، لأن فيها إكراهات سياسية اقتصادية سوسيولوجية وحتى تاريخية ويهمنا دامًا هو أن تكون قوة اقتراحية بنظرة تفاؤلية للمستقبل ولأجل ذلك نؤكد على التوصيات التالية:

أولا، لا يمكن تجاوز الاختلالات المجالية دون الاهتام بالعنصر البشري سواء تعلق الأمر بتأهيل النخب السياسية وتمكينها من الأدوات المعرفية للانبثاق قيادات جموية قادرة على تنزيل التنمية وتحويلها إلى واقع، وهذا ما نعتبره مسؤولية عمومية للأحزاب السياسية والمنظات المدنية إلى جانب السلطات العمومية؛

ثانيا، مراجعة النظام المالي والجبائي المركزي وملاءمته مع الخصوصيات الجهوية والمجالية والترابية، فما يمكن أن يكون ناجعا من إعفاءات وتحفيزات جبائية أو مالية قد يكون صالحا لهذه الوحدة وغير صالح لوحدة ترابية أخرى، بل مضر ومعرقل للتنمية؛

ثالثا، مراعاة التوازن بين الجهات، بل وضع نظام أولويات حسب الحاجة في توطين المشاريع والاستثارات الكبرى العمومية الوطنية والأجنبية وفق منظور قائم على دراسة المؤهلات الترابية والحاجيات الملحة؛

رابعا، في مجال التنمية البشرية، نظامنا التربوي لازال غير مرتبط بالخصوصيات الجهوية والمحلية وغير مرتبط بالبرامج المستقبلية لطبيعة المشروع التنموي لكل وحدة ترابية، مثلا الجامعات والتكوين المهني، المعاهد والمدارس الجهوية المتخصصة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ننتقل الآن للاستماع لرد السيد رئيس الحكومة على التعقيبات، تفضل

السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة: بسم الله.

شكرا جزيلا للأخوات والإخوان المحترمين، الإخوان اللي تدخلوا، الإخوان المحترمين،

غير واحد القضية أنا إلى قلت شي حاجة معناها راه قلتها، قلت غادي نخرجو قانون ميثاق اللاتمركز واحنا خدامين عليه وفي الأمانة العامة للحكومة إلى آخره، ما كاين علاش نعاود نجي ونقولو أخرجوا قانون اللاتمركز، قلناه خلي حتى يفوت واحد بضعة أسابيع إلى ما خرجناهش هذيك الساعة نشوفو، إن شاء الله نخرجوه.

هاذ القضية الاستثار ديال الدولة، خاصنا غير نفهمو شوية أشنو هو الاستثمار ديال الدولة؟ الاستثمار ديال الدولة هو مقسم على قطاع قطاع، التعليم عندو الاستثمار ديالو، الصحة عندو الاستثمار ديالها، التجهيز عندو الاستثار وهكذا، فبالتالي منطقا جمة الدارالبيضاء فيها 7 مليون نسمة، جمة الراشيدية فيها مليون و600 ألف، الحجرات الدراسية اللي غادي نديرو هنا ما يمكنش تكون نفسها، ما يمكنش تقول ليا ساويهم في الاستثمار، مستحيل، والا نديرو حجرات الدراسية نبداو نشوفو فيها، طبيعي لأن هو موجه ماشي للمجال فقط موجه للبشر أيضا وهكذا وهكذا، راه عدد من الاستثارات مرتبطة بالناس أيضا، التجهيزات واحد النوع من التجهيزات معينة اللي كتوجه الخدمات المباشرة طبيعي، إلى بغينا نديرو الأمن مثلا وغادي نديرو البنيات، البنيات مرتبطة أيضا بالبشر وهكذا. فالله يخليكم خاصنا نكونو موضوعيين، نقولو نزيدو، نطورو، نشوفو فين هو الخصاص، نقلصوا هاذ الشي كل شي معقول، ولكن ما يمكنش نعطيو واحد الهدف اللي غير منطقي، غير منطقي عقلا وسياسة، وخا نقولوه إلى قلتو أنا عرفوا بأننا غير كنهضر غير بغيت ندير عاطفة وصافي، لكن باش نكونو موضوعيين راه مرتبط أيضا بعدد السكان، وعدد السكان فيما يخص البنيات راه هو خاص يكون متوازن، لأن كيوفر خدمات معينة للسكان.

طيب ورغم ذلك، فإن هذاك برنامج ديال 50 مليار ديال التفاوتات الترابية والفوارق الاجتاعية هذا موجه خصيصا للعالم القروي، خصيصا للعالم القروي، وبالمناسبة أنا سولت وزير التجهيز، (هاهو احدايا دابا) البرنامج اللي غادي حتى 2025، محدد سنويا أشنو غادي يتدار حسب الإمكانيات ديال الدولة، بطبيعة الحال محدد، الطرقان مثلا احنا عندنا فيما يخص الطرق 25 ألف كلم ديال الطرق وتأهيل 10 آلاف كلم على مدى على سنوات في إطار هاذ البرنامج خاص بالعالم القروي، يعني زايد على الميزانية اللي هي خاصة كاين واحد التوجه باش نقويو هاذ فك العزلة وتجديد الطرق المتهرئة إلى آخره.

معنى ذلك هناك برنامج، وهاذ البرنامج محدد 2017-2025كل سنة

أشنو هي الطرق اللي غادي تصلح أو الطرق اللي غادي تعبد، ومحددة لها الميزانية ديالها وكل سنة الوزارة المعنية كتخرج الميزانية بدعم بطبيعة الحال من صندوق تنمية العالم القروي اللي هو دعم محدد، وهكذا هاذ الشي مرتبط أيضا بالتعليم، مرتبط أيضا بالصحة، مرتبط بعدد من البنيات الأخرى ومرتبط بالفلاحة.

وبالمناسبة الاستثارات ديال وزارة الفلاحة فين كتمشي؟ واش كتمشي للمدينة ولا كتمشي كلها للعالم القروي؟ الاستثارات ديال الفلاحة وهي استثارات محمة جدا كتمشي، وبالمناسبة إلى جات الفلاحة كتقول بأنها كتدعم مثلا الاستثار وهذاك نقطة، نقطة (goutte à goutte) كندعمو به 90 و100% أحيانا، هاذ الدعم راه كيمشي للعالم القروي، راه تقليص، لأنه كيدعم هاذوك الفلاحة باش يمكن لهم يستثمروا بطريقة معقلنة ويعقلنوا استثار الموارد المالية بطريقة معقلنة، ولكن راه كاين تحديات أيضا، كاين جمود ولكن كاين تحديات ولكن كاين جمود.

وبالمناسبة صندوق التضامن بين الجهات اللي احنا وعدنا باش نخرجوه، وهاذ السنة غادي يبدا هاذ صندوق التضامن، ورصدنا ليه 10% من أسمو يعني 697 مليون درهم اللي رصدنا ليه في الميزانية ديال هاذ السنة، وأنا يمكن نقول لكم أنا شخصيا مع السيد وزير المالية حرصنا، حرصنا، حرصنا حتى آخر لحظة باش يكون، باش ما نخليوهش فقط للتذكرة كما هو في السنة الماضية والسنة اللي قبل منها، لأن بدينا بالجهوية المتقدمة إلى آخره، وصدرنا المرسوم ديال هاذ الصندوق ديال التضامن بين الجهات، صدرنا المرسوم على أساس أنه غيصدر القرار من بعد باش يوزع هذاك المرسوم فيه معايير من حيث العموم وغادي يجي قرار باش نوجموها للجهات الأكثر حاجة وفق معايير معينة، افهمتني؟

فلذلك، هناك جمد وهناك أفق، ولكن اليوم مع هاذ البرنامج وعبر برامج أخرى عندنا إستراتيجية، عندنا نظرة، اعرفنا آش غادي نديرو في المدى القريب، هذا هو المهم والمتوسط والبعيد، لأن أهم فين كتنجح ؟ كتنجح إلى درتي واحد الإستراتيجية متوسطة وبعيدة المدى، غير كتدير البرامج ديال عامين، ثلاث سنين كتبدا، كيتسمى (bricolage)، غير كتدير على المدى البعيد كيمكن لك تنجز وتمشي تدريجيا إلى أن تصل إلى الهدف إن شاء الله.

إذن برنامج محاربة التفاوتات الترابية والاجتاعية في العالم القروي برنامج محم، وغادي إن شاء الله ينتج وغادي يعطى.

طيب، بالنسبة للنفق ديال تيشكا اللي غادي يمتد على 10 كيلومترات تقريبا، هذا بكل صراحة من الاهتمامات ديالنا، وكما انتوما كتهتموا به في الجهة حتى احنا محتمين به، راه ما نكرهوش حتى احنا نديروه.

ويمكن نقول لكم راه وزارة التجهيز دارت الدراسات الأولية، دارت واحد دراسة جدوى عامة، ودابا دخلت كتدير الدراسات التفصيلية، افهمتيني؟ بعدا هاذيك الدراسات الأولية وهاذ الدراسات التفصيلية

ستتجاوز كلفتها بوحدها 10 مليون درهم، وغير تكمل هاذ الدراسات التفصيلية نشوفو أشنو هي المرحلة الأخرى اللي غادي نديرو، ولكن الكلفة التقديرية الأولى ديال المشروع هي تقريبا 10 مليار ولا 11 مليار درهم، ولكن هاذي تقديرية أولية، يمكن واحد 3 سنين هاذ الكلفة تتراجع نحو الارتفاع وربما تنخفض، ولكن غالبا كتراجع نحو الارتفاع.

وماشي صحيح أنه الفلوس ديالو خرجات وتكالت، الله يرحم باكم هاذ الهضرة ابحال هاذي ما تقولوهاش لأن أولا كنغلطو المواطنين لأن غير صحيح، كنغلطو المواطنين، ما كاينش تخرج في الميزانية وما يمكنش تمشي لشي بلاصة أخرى، غتبرمج وغتبرمجوها انتوما وغتخرج في البرنامج ديال الوزارة وغيتصادقوا عليه في اللجنة وغادي تخرج، معنى ذلك ما عندها فين غادى تمشى.

يمكن ما تنجزش في آخر السنة وترحل اشوية للسنة المقبلة ممكن هاذيك 6 أشهر الأولى، دابا حتى الاستثمار باش نرحلو دابا الاستثمار ولات صعوبة من بعد القانون التنظيمي للمالية اللي دخل ابتداء من هاذ السنة، لا يمكن ترحيل إلا الثلث على ما أظن من ميزانية استثمار أي إدارة وأي وزارة من الوزارات.

أمس كان أحد النواب المحترمين أثناء الجواب على الأسئلة كيقول صندوق التنمية القروية فيها .. وهذاك المجلس الأعلى للحسابات كيقول نسبة الإنجاز 40% ولا كذا و30% في سنة 2015 على ما أظن في 2014، مع ذلك فلوسها كليتوها واخذيتوها وصرفتوها في شي إدارة أخرى ولا في شي مشروع آخر إلى آخره، أنا كنقول ليه راه فكرة الصندوق تعني أنه ما يمكنش تحول أمواله، الأموال دخلوا، الصناديق ماشي ابحال الميزانية الخاصة بالإدارة، ورغم ذلك فالإدارة باش تحول من بند إلى بند حتى هو راه فيه شروط وخاصو إذن خاص، ما يمكنش غير تحول، إلى درتي لي كذا البنزين وكذا للتسيير ما يمكنش تحول التسيير للاستثار والاستثار التسيير، والا ما بقت عندنا ميزانية.

ولات هناك شروط موضوعية دقيقة، الصناديق أموالها لا يمكن أن تصرف خارج المهام اللي كتصرف ليها الأموال ديال الصندوق، إلى ما تنجزش شي حاجة ترحل للسنة المقبلة، هاذي هي الأهمية ديال الصندوق، أنه ما يمكن ترحيل ذاك الشي اللي شاط كنرحلوه في 2016 اللي شاط..

ولذلك إلى جاتكم في التقرير المرفق بمشاريع الميزانية اللي كيجيبو السيد وزير المالية عندو التقرير فيه هاذ الصناديق وكيقول في 2016 كذا كذا، بما فيه كذا الذي رحل من السنة الماضية، ولا كيقول 2017 كذا كذا الجديد اللي تبرمج في الميزانية زائد كذا الذي رحل من ميزانية 2016.

بمعنى هاذ الصناديق لا يمكن أموالها تصرف هكذا خارج الاختصاصات ديال الصندوق، ولكن يمكن أن لا تنجز مشاريع لأسباب معينة لتأخر أو.. ولكن ترحل للسنة المقبلة وكتنجز هاذيك المشاريع بعدها، باش تكونوا زعها مرتاحين من هاذ الناحية.

قضية أخرى بالنسبة للخريطة الجامعية الوطنية، خاصنا نعرفو بأنه هاذ الخريطة الجامعية الوطنية على مدى 15 سنة الآن انتقلت من واحد المركزة شديدة اللي كانت كتهم فقط 3 ولا 4 مدن، الآن أصبحت في عدد واسع من المدن، ولات عندنا عدد أكبر من المراكز الجامعية من الجامعات ومن المراكز الجامعية أكبر بكثير، كليات الطب بالخصوص جات غير فهاذ الفترة الأخيرة 3 ديال كليات الطب، طنجة وأكادير والعيون، وفي الأفق راه كاين اسمو، بطبيعة الحال قبل منها كانوا 6.

بالنسبة لتعميم مؤسسات التكوين المهني، كاين هناك جمد لتعميمه في مختلف الجهات، بل في عدد كبير من الأقاليم وغادي نزيدو في التعميم ديالو، وبطبيعة الحال هاذ التعميم ديالو ما غيتمش في جميع التخصصات على حسب التخصصات التي تتكيف مع النشاط الاقتصادي والحاجيات الموجودة في كل إقليم إقليم، وهذا جزء من العدالة المجالية، إذا كنوسعوها يمكن نقولو خاصنا نديرو جمد أكبر، ماكاين مشكل.

وبالمناسبة المناطق الصناعية، راه عدد من المناطق الصناعية الآن فارغة اللي تنشأت نتيجة عدم وجود المحيط الذي يمكن يدفع في اتجاه هذه المناطق الصناعية، دابا الآن نحن بصدد الإعداد، وزارة الاستثار بصدد إعداد ميثاق جديد للاستثار كيتحين الميثاق القديم، هذا الميثاق الجديد للاستثار من بين البنود ديالو يدخل بعين الاعتبار هاذ القضية ديال الجهوية، بطبيعة الحال هو الآن قيد الإعداد، غادي ندخلوه قيد التشاور، عاد يمكن نخرجوه، وهو إن شاء الله على حسب ما تحدثنا مع السيد الوزير في هذا البعد الجهوي نتمناو ندخلوه ويكون حافز للاستثار بطريقة متفاوتة، بمعنى يعطي امتيازات في هذا المجال للجهات الأقل استفادة من الاستثار الخاص بطبيعة الحال.

وشكرا جزيلا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

نتقل الآن إلى الأسئلة المرتبطة بالمحور الثاني، المتعلق بالسياسة الأجرية، وعندنا فيها 6 ديال الأسئلة، أولها للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أحد السادة المستشارين، السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة خديجة الزومى:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

نسائلكم حول السياسة الأجرية التي تنهجونها أو تحاولون نهجها في غضون السنوات القادمة.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ما هي التدابير الإجرائية لمراجعة منظومة الأجور في بلادنا ؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

فريق العدالة والتنمية، أحد السادة أعضاء فريق العدالة والتنمية يتفضل يطرح السؤال. تفضل السي الحلوطي.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعرف السياسة الأجرية ببلادنا، السيد الرئيس، عدة اختلالات، حيث لازالت منظومة الأجور تعاني من غياب العدالة والإنصاف بين موظفي مختلف القطاعات، لذلك نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم أولا عن:

أولا، مدى مساهمة السياسة الأجرية في تكريس الإنصاف والمساواة؛ ثانيا، ما هي أبرز سات وخصائص سياسة الأجور المعتمد بالمغرب؛ ثالثا، ما مدى تحقيق السياسة الأجرية للأهداف المرجوة منها؟ رابعا، ما هي أبرز الاختلالات في سياسة الأجور بالمغرب؟

خامساً، ما هي أبرز الإصلاحات التي تبنتها الدولة للتقليص من عيوب منظومة الأجور؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السي الحلوطي.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد رئيس الحكومة،

ما هو تصوركم لإقرار سياسة أجرية ببلادنا؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فريق الاتحاد المغربي للشغل، أعد العداد من الصفر، الله يخليك.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

شكرا السيد الرئيس، معذرة.

قبل كل شيء أريد أن أتقدم باسم رئيسة الفريق وجميع أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل بالعزاء في وفاة شهيدي الفحم لعائلاتهم وكل ساكنة جرادة الجريحة في هذه المأساة كسابقتها من المآسي، التي يذهب ضحيتها فقراء وطننا، ما يؤكد فشل النموذج التنموي، خاصة في المناطق المعزولة، حيث تستفحل مظاهر العمل غير اللائق، بل المميت من أجل لقمة العيش.

بدون شك أن السياسة الأجرية تعد أحد ركائز العدالة الاجتماعية وأهم عناصر إرساء السلم الاجتماعي وأحد محركات التنبية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن منظومة الأجور المعتمدة في بلادنا، فضلا عن كونها تجسد أحد صور التمييز الاجتماعي المسلط على فئات واسعة من الشعب المغربي، فإنها نموذج صارخ لانعدام العدالة الأجرية على كل المستويات أفقيا بين القطاعين العام والخاص أو عموديا داخل القطاع الواحد، حيث الهوة السحيقة بين صغار الموظفين بهزالة أجورهم وبين كبار الموظفين الساميين بأجورهم العالية والمتعددة التعويضات.

إننا، في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نعتبر أن منظومة الأجور المعتمدة في قطاعات الوظيفة العمومية وما تتضمنه من اختلالات فقدت دورها كآلية لتحفيز الموظفات والموظفين، وأصبحت مكرسة للحيف وللتمييز بين مختلف فئاتهم نتيجة هيمنة عناصر التعويضات على الأجر مقارنة مع الراتب الأساسي والفوارق الصارخة بين الأجور العليا والدنيا، حيث يصل الفرق بين الأجر الأعلى والأدنى إلى أكثر من 50 مرة، وبالمقابل 300% من الموظفين يتقاضون 3000 درهم وحوالي 63000 موظف يتقاضون أقل من 4000 درهم شهريا، علما أن المغرب لا يشغل سوى 16 موظف لكل

إضافة إلى منطق التمييز والانتقائية والتعامل التفضيلي الفئوي بين الموظفين، كمثال الحيف الذي يطال المتصرفين وانسداد أفق الترقي لفئات عريضة من الموظفين والأعوان ولاسيما بالجماعات الترابية.

لذلك، أصبحت الضرورة ملحة لإصلاح منظومة الأجور في شموليتها بدءا بإعمال مبادئ العدالة الأجرية والمساواة وتكافئ الفرص من خلال التقليص من الفوارق بين الأجور الدنيا والعليا، ومساواة الأجور بين فئات الموظفين اللذين يتوفرون على نفس الشهادات ويؤدون ممام مماثلة داخل الإدارة، والرفع من قيمة الراتب عبر إعادة النظر في قيمة ونقط الأرقام الاستدلالية ووضع سقف لنسبة التعويضات من مجموع الأجر والتطبيق الكامل لاتفاق 26 أبريل 2011.

أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد أصبح حقلا خصبا لإنتاج الفقر والهشاشة والحيف والاستغلال نتيجة لتملص أرباب العمل من تطبيق مدونة الشغل وعلى رأسها الحد الأدنى للأجور، علما أن هذا الأجر من المفترض أن يضمن العيش الكريم كما تنص عليه اتفاقية العمل الدولية وعلى رأسها رقم 131.

كما يتم الإجماز على التعويض عن الأقدمية ناهيك عن انعدام التحفيزات

والتعويضات، والأخطر من هذا وذاك، فتقرير الصندوق الوطني للضان الاجتاعي 2016، أشار إلى أن 40% من أجراء القطاع الخاص المصرح بهم لدى الصندوق يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور، كما لا تتجاوز نسبة العمال المصرح بهم على طول السنة سوى 22%، وتبقى طبعا النساء الفئة الأكثر عرضة للاستغلال والهشاشة والتمييز في الأجور.

ويعتبر الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي تجسيدا لمحنة ومأساة العاملات والعال الزراعيين في قطاع يدر على أصحابه أرباح طائلة، وهنا نحمل الحكومة كامل المسؤولية عن هذا الوضع الشاذ نتيجة تملصها من تنفيذ البند الخاص بتوحيد الحد الأدنى للأجور في القطاعين الوارد في اتفاق 2011.

إن تدابير الحكومات المتعاقبة المتعلق بمنظومة الأجور ظلت على الدوام إجراءات إدارية لم تؤدي وظيفتها في تحفيز حتى بمتابعة ارتفاع الأسعار، لأجل ذلك نؤكد أن مراجعة منظومة الأجور تعتبر أحد المداخل الأساسية والضرورية للإصلاح الإداري؛

إطلاق حوار اجتماعي جدي لإقرار سياسية أجرية عادلة تضمن الكرامة وتحقق العدالة الاجتماعية؛

تبني آليات تجعل الأجور تأخذ بعين الاعتبار تغيرات مستويات المعيشة الناتجة عن تغيرات الأسعار؛

فتح حوار اجتماعي عملا باتفاقية منظمة العمل الدولية، خاصة أنه لا يرجى من السياسة تجميد الأجور أي مساهمة في زيادة التشغيل أو الإنتاجية؛

ضان الاستقرار الشغلي الذي تحاربه الحكومة عبر التوظيف بالعقدة الذي يكرس الهشاشة ويؤثر على مردودية الموظفين.

شكرا.

السيد الرئيس:

السيد المستشارة المحترمة انتهى الوقت، شكرا على تفهمك.

أعطي الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تعتبر أن الأسئلة التي طرحت فيها الكفاية، وبالتالي نمرو للسيد رئيس الحكومة المحترم، للإجابة على الأسئلة اللي استمعنا لها.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أريد أن أشكركم على تفضلكم بطرح هذا السؤال حول مفهوم موضوع السياسة الأجرية الذي يكتسي أهمية خاصة، بالنظر إلى ارتباطه بمستوى عيش شريحة كبيرة من المواطنين وعلى قدرتهم الشرائية.

وأريد أن أقول في البداية أن تصور الحكومة ينبني في مجال السياسة الأجرية على اعتماد سياسة تحاول بأن تسير نحو الإنصاف، وترمي إلى تقليص الفوارق بين الأجور الدنيا والعليا من خلال ملاءمة واحترام الإطار القانوني المطابق للمعايير الدولية واعتماد إستراتجية محكمة في مراجعة قيمة هذه الأجور، سواء على مستوى القطاع العام أو القطاع الحاص، وتأخذ بعين الاعتبار نتائج الحوار الاجتماعي بين مختلف الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، وتأخذ بعين الاعتبار معطيات الواقع الاقتصادي لبلدنا وربط الأجور بالإنتاجية.

سياسة الأجور يمكن أن نقسمها إلى قسمين: سياسة في مجال القطاع الخاص وسياسة في القطاع العام.

إلى جينا نهضرو على القطاع الخاص هاذ السياسة الأجرية للحكومة في القطاع الخاص هي تنبني على مقاربة تشاركية مستمرة مع الشركاء الاقتصاديين والاجتاعيين، أي مع المنظات المهنية الأكثر تمثيلية للعال، ومع منظات أرباب العمل الأكثر تمثيلية أيضا في إطار الحوار الاجتاعي، وبالتالي فاحنا كل ما اتفقوا على شي حاجة ما يمكن نزيدهم غير الخير، ونحاول أن نكون عنصر إيجابي في تطوير هذا الحوار، وبطبيعة الحال لعبت الحكومات السابقة باستمرار واحد الدور إيجابي في تحسين الحد الأدنى من الأجر باستمرار في إطار مخرجات الحوار الاجتاعي، وبالتالي عملت الحكومة كما قلنا على تطوير ومراجعة هذا الحد الأدنى للأجر بهدف الحافظة على القدرة الشرائية للشغيلة.

ومن هنا فقد عرف الحد الأدنى القانوني للأجر في القطاع الخاص في إطار جولات الحوار الاجتماعي برسم سنتي 2011-2014 زيادتين متتاليتين بنسبة 15% و10% على التوالي.

كما مكنت مراجعات الحد الأدنى للأجر التي عرفتها السنوات الأخيرة 2010-2010، في إطار الحوار الاجتماعي من تحقيق مكاسب محمة بالنسبة للقدرة الشرائية لفئة من العمال ذوي الحد الأدنى للأجر بالنسبة 3.5% كمتوسط سنوي، وذلك نتيجة ارتفاع القيمة الإسمية للحد الأدنى للأجر بمعدل سنوي متوسط يقارب 4.8% مقابل 1.2% معدل الارتفاع أثمنة الاستهلاك.

ولذلك، فإن المغرب يحتل مرتبة متوسطة مقارنة بالدول الماثلة أو المنافسة اقتصاديا من حيث الحد الأدنى للأجر حسب تقرير ممارسة الأعال 2016 (Doing Business) للبنك الدولي، كما أنه يحتل مرتبة مرضية على مستوى نسبة ارتفاع الإنتاجية التي حققت تحسنات بنسبة تفوق 3% خلال العشرية الأخيرة 2005-2015، حسب معطيات منظمة العمل الدولية.

ورغم هذا التحسن، فإن مستوى الإنتاجية مازال يبقى غير مؤهل لتنافسية الاقتصاد الوطني، حيث أن مستوى هذا المؤشر يضع المغرب في مستوى متدن من قائمة هذه الدول.

على كل حال أنا اللي ابغيت نقول بأنه بمجرد ما ينطلق إن شاء الله الحوار الاجتماعي ويطرح هذه القضية على جدول الأعمال سنساهم فيها بطريقة إيجابية للوصول إلى نتائج ملموسة.

بالنسبة للسياسة الأجرية في القطاع العام، أنا ابغيت نشير إلى أن هناك تقرير للمجلس الأعلى للحسابات صدر سنة 2017 حول الوظيفة العمومية عموما، ولكن جزء منه كيهم السياسة الأجرية وكيهم الأجور.

وهذا التقرير انتهى من حيث الخلاصات ديالو، أولا إلى وجود اختلالات على مستويات معينة، أولا اختلالات رقمية حول الوظيفة العمومية التابعة للدولة، اختلالات التوزيع الجغرافي، تركز في عدد محدود من القطاعات الوزارية يعني الموظفين، ارتفاع كتلة أجور الوظيفة العمومية تفوق القدرات الاقتصادية للدولة.

في آفاق الوظيفة العمومية، يقول توقعات باستمرار ارتفاع كتلة الأجور، ضرورة إصلاح شامل لمنظومة الأجور، زمن العمل الإداري رافعة للتحكم في كتلة الأجور، الوظيفة العمومية الترابية تباين في التوزيع مثل الوظيفة العمومية المركزية، ارتفاع كتلة الأجور أيضا، واختلالات تنعكس على جودة المرفق العمومي.

ومن هنا فقد أشار أيضا إلى أنه في المرحلة الأخيرة كانت هناك بعض الاختلالات منها التأخر في أجرأة التوظيف عن طريق التعاقد، التعاقد ماشي هو دامًا وبالخصوص في الوظيفة العمومية، ما فيهش الهشاشة، بالعكس، فيه التوجيه ماشي الهشاشة لأن هاذيك العقود هي عقود غير محددة المدة، بالتالي ما يمكنش نربطوها بالهشاشة، ولكن كما قلت منذ قليل هي كيتوجه هادو اللي كيتشغلوا عن طريق التعاقد باش يمشيو يكون التوظيف أو التشغيل في كل إقليم إقليم من أبناء أولئك الإقليم، ليس دامًا وحده ولكن كيكون عندهم واحد الشوية ديال الأولوية وعندو فوائد أخرى على مستويات أخرى.

إذن التأخر في أجرأة التوظيف عن طريق التعاقد، بالعكس المجلس الأعلى للحسابات كيعيب أنه تأخر هاذ الشي، لأن في جميع الدول المتقدمة الآن هذه آلية من الآليات الموجودة، عدم كفاية إجراءات حركية الموظفين، بطبيعة الحال في بعض الدول ما عندهمش مديرية الموارد البشرية في كل قطاع، عندهم مديرية واحدة، وكالة الموارد البشرية مركزية في رئاسة الحكومة، والموظف تيقول له أنت هاذ العام غادي تخدم في التعليم، في الإدارة، هاذ العام غادي تخدم في التجهيز لأن على حسب حركية الموظفين ما يمكنش هنا عندنا فائض في الموظفين وهنا عندنا الموظفين اقلال.

اليوم عندنا جمود في الحركية، جمود حقيقي في الحركية، ليس فقط مركزيا بين القطاعات ولكن أيضا بين المناطق والجهات، وهذا كيثير واحد الثقل مالي كبير بالنسبة للدولة.

عدم كفاية محاربة التغيب غير المشروع عن العمل هذا دامًا تقرير المجلس الأعلى للحسابات، ضعف جودة الحدمات وغياب ثقافة الجودة،

ثقافة الجودة، وهكذا، ويوصي تقرير المجلس الأعلى للتعليم بإخراج قانون جديد ديال الوظيفة العمومية، المجلس الأعلى للحسابات قانون جديد ديال الوظيفة العمومية، إذا هذا هو.

وفي الحقيقة ابديت بهذا التقرير لأنه يلخص وفيه عدد من التوصيات، ومن هنا أريد أن أقول بلا ما نعطي الأرقام والإخوان كلهم تيعرفوا بأن الاختلالات التي تعتري حاليا منظومة الأجور وهي موجودة ونحن نعترف بها والعدالة الأجرية محدودة جدا، كاين تفاوتات، كاينة 40 فئة في الوظيفة العمومية، 40 فئة، وكل فئة عندها منطق خاص، 40 فئة وهذا كثير، فلذلك خاصنا نغيرو المنطق ديال الوظيفة العمومية كلو.

ومن هنا فإننا نعتزم إعادة النظر فيها في إطار إصلاح شمولي لمنظومة الوظيفة العمومية، وذلك استنادا إلى نتائج الدراسة التي قام بها مكتب مختص للدراسات بإشراف من وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية ووزارة الاقتصاد والمالية وبمشاركة من مجموعة من القطاعات الوزارية بغاية إحداث منظومة أجرية حديثة محفزة ومنصفة وشفافة، ترتكز على الاستحقاق والمردودية وعلى تعويض الموظفين على أساس العمل المنجز فعلا، علاوة على الحد من الفوارق بين الأجور العليا والأجور الدنيا والتحكم في كتلة الأجور، عندنا عدد من المعايير كلها خاصها تدخل في هاذ الإصلاح.

وقد أكد التشخيص المنجز في إطار هذه الدراسة عدد من الخلاصات التي انتهى إليها المجلس الأعلى للحسابات، انتهى في ذلك من بينها على أن المنظومة الحالية للأجور قد أصبحت متقادمة ومعقدة وغير متجانسة وغير منصفة وأن استمرار العمل بها من شأنها أن يؤدي إلى استمرار الاختلالات التالية:

أولا، تكريس الفئوية في مجال الأجور واستمرار التفاوتات المسجلة بين مختلف هيئات الموظفين والناتجة عن تعدد الأنظمة الأساسية المتميزة أساسا باختلاف أنظمة التعويضات وغياب التجانس على مستوى المسار المهني والترقي في الدرجة، بالكوطة أو بدونها، اختلاف في إيقاعات الترقي والرتبة إلى آخره؛

ثانيا، ارتفاع نسبة كتلة الأجور مقارنة بميزانية الدولة ومقارنة بالناتج الداخلي الخام، وهاذ الشي راه شار ليه المجلس الأعلى للحسابات وجاب فيه الأرقام، مقارنة بالدول المحيطة وبين بأنه احنا عندنا كتلة الأجور كتزيد بنسبة أكثر من نسبة النمو، وهذا غير منطقى؛

ثالثا، عدم التوازن بين التعويضات التي تمثل 72% والراتب الأساسي الذي لا يتجاوز 28% كما أكدت على ذلك الأخت الكريمة منذ قليل.

وقد مكن هذا التشخيص من وضع تصور يقوم على ما يلي:

- إعادة هيكلة منظومة الأجور بطريقة تسمح باسترجاع المرتب الأساسي لمكانته؛
- تمديد شبكة الأرقام الاستدلالية لتوسيع آفاق تطور المسار المهني

للموظفين في السلاليم التي ينتمون إليها، وبالتالي تقليص الضغط على نظام الترقي في السلم أو الدرجة؛

- توحيد الفوارق في النقط بين رتبة وأخرى؛
- مراجعة التقطيع الترابي للمناطق وحصرها في 5 مناطق وفق معايير موضوعية لمنح التعويض عن الإقامة.

ويقوم هذا التصور على إصلاح جوهري لنظام الأجور لا يرتكز فقط على الدرجة أو السلم، ولكن على أساس مفهوم الوظيفة ككفاءات بوصفها كفاءات مكتسبة في ميدان المعرفة والمهارة، الأعباء والجهود المبذولة، المسؤولية والمخاطر المحتملة، شروط العمل، التكوينات المستمرة، إلى آخره، هاذ الشي كلو خاصو يدخل في التعويضات وفي إصلاح نظام الأجور.

وسيتم إدراج هذا التصور في إطار الإصلاح الشامل للنظام الأساسي للوظيفة العمومية الذي يتم الإعداد له حاليا من قبل الوزارة الوصية والذي يم مختلف الجوانب التي تهم وضعية الموظف العمومي، لاسيا التوظيف والمسار المهني والحركية، تقييم أداء الموظفين، وأسس تحديد الأجر وغيرها، وهو الإصلاح الذي يروم التأسيس لنظام قائم على مفهوم الوظيفة عوض الدرجات، وكذا اعتاد آليات التدبير الحديث وما يستلزمه ذلك من إجراءات عملية كتحيين الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات، وفقا للنموذج الشامل لوظائف وكفاءات الإدارة وتصنيف الوظائف واعتاد التدبير التوقعي.

ويمكن أن أشير هنا أيضا إلى نقطة ذات أهمية خاصة، وهي أن تحسين الدخل يختلف عن الزيادة في الأجر، تحسين الدخل فيه عدد من الإجراءات الأخرى اللي فيها خدمات جمعيات الأعال الاجتاعية مثلا توسيعها، رفع الجودة ديالها، توسيعها من حيث المكان وليس فقط من حيث الإدارات، وهذا واحد الشيء محم في خدمة الموظفين، توسيع التغطية الصحية اللي هو واحد الموضوع اللي غادي نقومو بيه قريبا واللي غيأثر كثيرا على شرائح واسعة في القطاع الخاص وغادي يشمل في الأفق ديالو النهائي 10 مليون شخص تقريبا من المعنيين ومن ذوي الحقوق، وهذا من أحسن وسائل تحسين الدخل.

وأريد أن أقول هنا بأن الحكومة لها الإرادة الكاملة إن شاء الله باش تمشي في هاذ الاتجاه لإصلاح حقيقي لنظام الوظيفة العمومية من جمحة وتحسين الدخل ومراجعة جذرية لمنظومة الأجور في الوظيفة العمومية، وأيضا للمساهمة في تحسين الدخل في القطاع الخاص.

وشكرا جزيلا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

في إطار التعقيبات، أعطي الكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

في الحقيقة ردكم، السيد رئيس الحكومة، عبث بمفاهيم كلية في هذا الموضوع، الكل يتفق على أن ليس هناك عدالة أجرية ولكن قبل أن نبدأ لابد أن نتحدث على هذا الأجر منذ أول حكومة في المغرب بأن وضعت شبكات الأجور وهذا التصور للأجر ولم يجدد ولم يصلح عبر التاريخ إلى الآن، هناك رتوشات، إصلاحات جزئية، إلى غير ذلك، ولكن ليس إطلاقا هناك إصلاح جذري روجع ذات يوم.

إذن نتفق على أن معدل الأجر هو 7500 مزيان، صالح ماشي مشكل، ولكنه يحمل إختلالات، إختلالات فوق الهرم لقمة الهرم واختلالات في أسفل الهرم، في قمة الهرم نجد حتى 1976 أحدثت تعويضات ديال المصالح ورؤساء الأقسام 750 و1200 درهم.

وفي 1983 أحدثت تعويضات المدراء المركزيون وحددت في 23000، منذ 1983 يعني تنهضرو على 20 عام، 30 عام، إلى غير ذلك يعني ليس هناك إصلاحات.

تحت الهرم الأكثر شريحة العريضة والكبيرة ما بين 3000 درهم و 4500 و 5000 درهم، إذن هنا خصنا ناقشو هاذ الحجم الكبير اللي عندنا ما بين 3500، قلنا ملي تنمشي للفصل 26 ديال الوظيفة العمومية أجده يتحدث على التصنيف أو على تركيبة الأجر، هناك المرتب أو الراتب الأساسي زائد تعويضات المنح المباشرة، غير مباشرة، إلى غير ذلك، وكلها كتجبرها حتى هي ما تتعرفش التطور منذ سنوات، تتمشي اشحال وهي هكذا، إلى امشيتي تشوف التعويض على الولادة تتجبر 3000 ريال، شي واحد ولد نقولو ليه هاك هاذ 3000 ريال، بمعنى ما ابقاش حتى شي حاجة ملاصقة مع الواقع.

السؤال الذي يجب أن نطرح في هاذ القمة أشنو المشكل كان؟ أن هاذ القمة التي يجب أن تؤطر ويجب أن تقدم أجوبة عن القضايا الكبرى وأن تدبر الأزمات هذه النخبة يجب أن تكون تتقاضى أجورا تتلاءم والمهام المنوطة بها.

ولهذا، القطاع الخاص يستقطب الكفاءات والأدمغة نحوه لأن عنده شروط العمل والأجور جد مرتفعة، وبالتالي لن تجدوا أبدا في الوظيفة العمومية إلا من كان مواطنا بامتياز وأبى إلا أن يخدم هذه الوظيفة العمومية.

ثم أتساءل بالمناسبة، السيد رئيس الحكومة، جئتم بقانون تنظيمي للمناصب العليا وداز عليه 5 سنين حبذا تكون شي اشويش ديال القانون

التنظيمي ديال المناصب العليا، المهم خصو يجب أن يخضع للتقييم لأن لا يمكن تقييم (l'évaluation) هاذ التقييم والتقويم واللي ابغيتي، افهمتي، والتقويم يقوم الاعوجاج، إذن التقويم حين نواكب إذن اللي ابغيتي التقويم ولا التقييم اعلاش؟ نجد وزير قطاع هو المعني في هذا القطاع وهو الذي يختار لجنة لاختيار الكاتب العام أو مدير عام أو مدير مركزي، وفي الأخير بقدرة قادر نجد كل المختارين في أغلبية ساحقة حتى لا نعمم من مقربيه إما الإداريين أو الحزبيين، إلى غير ذلك.

نريد تقييها أو تقويما واعرضوه علينا وأشركونا في المؤسسة التشريعية، لأن ما يمكنش نبقاو نجيبو شي منظور وما نديرو لوش التقييم، نهبطو للتحت، جينا وحذفنا من السلم 1 حتى لـ 5 دون أي رؤية أي إستراتيجية لهاذوك اللي في 5 وفي 6 فين غادي يمشيو ؟ يعني لا ندبر إطلاقا مسارات محنية، نتعامل مع الأجر بتدبير عمودي، كنمشي وصافي، كأن الناس كلهم كتلة واحد، فكرة واحدة، مجهود واحد، كفاءة واحدة، ما كايناش هاذي، يعني أشنو كندير ؟ كنجي شبكة الأجور عندي السلالم قبالتها الرتب أو الدرجات بمعنى الأقدمية، إذن كاين الشهادة زائد الأقدمية، ما كاينش المردودية، ما كاينش واحد خدام وواحد ما خدامش، ما كاينش بزاف.

أَكْثر من هاذ الشي ناخذو فئة تراتبية واحدة، السيد رئيس الحكومة، نأخذ طبيب ونأخذ محمندس ونأخذ (magistrat) من المجلس الأعلى للحسابات ونأخذ مفتش في وزارة المالية، ونأخذ.. كلهم هاذو فئة ترابية واحدة، وكل واحد والأجر ديالو، هاذ الأجور المختلفة في بنية واحد وفي فئة واحدة تعلن وتدين سياسة الأجور وأنها ليست عادلة إطلاقا.

ثم اشحال هاذي كان عون التنفيذ كيوصل حتى لخارج السلم وليس في ذلك عيب، اعلاش خارج السلم؟ يمكن نجبر فيه من يقوم بالتأطير، ومن يقوم بالتنفيذ، راه كاين يقوم بالتدبير وكيكون تحت منو أقل شهادة ومن يقوم بالتنفيذ، راه كاين الناس الذين يشتغلون في التنفيذ بنجاعة عالية أكثر كاع من موالين الشهادة، والتجربة واضحة في هذا الميدان، وهنا واحد المدير من الموارد البشرية البارح ولا شي حاجة قال لي عندي واحد عون التنفيذ أحسن من واحد متصرف، أنا لا أطعن في كذا، ولكن كنقول كلشي ياخذ حقو، "من يعمل مثقال ذرة خيرا يره"، كلشي، ما كاينش شي حاجة، يعني خاص يكون شي منطق عدالي الذي يمكن أن ينصف الموظفين، مزيان.

نمشيو للتحت جينا وشدينا في 2010 قلنا أجيو نصلحو، أشنو صلحنا؟ وقفنا عباد الله، إجهازات، أجهزتم على المكتسبات السيد رئيس الحكومة، كحكومة، ماشي أنت كشخص، كحكومة، إذن أجهزتم ووقفتو وابقينا نسمعو ضحايا النظامين الأساسيين، الزنزانة 9، الزنزانة 7، ما نعرف آش ذيك الشي، لغة، قاموس كله إحباط، كله احتجاج، إذن وحتى واحد ما كيسمع اعلاش؟ لأن جينا وشدينا المحررين والتقنيين والتقنيين المساعدين والمحررين وضربنا عليهم السقف، قنبلة موقوتة، السيد رئيس

الحكومة، ما يمكنش، ما يمكنش أنا نجي نحل المشاكل بتوقيف الترقيات والاجتهادات، هذاك التقني هو الذي يعمل في الأوراش الكبرى، هو الذي يهتم بهذه القضايا الكبرى، هو اللي كيقوم بزاف ديال الحوايج.

إذن، صحيح كمهندس لكن في مجاله تقني، صحيح كاين شي واحد يؤطر ولكن خاصو شي واحد يدبر وشي واحد ينفذ.

المشكل، السيد رئيس الحكومة، أنكم تعتقدون أن الأجور هي تكلفة وعبء وهذا خطأ. نمشيو لـ 2 (SMIG) و 3 (SMAG) ومن 26 أبريل احنا قلنا غنتوحدو؟ فوقاش غنتوحدو؟ أشنو خاصنا؟ حياط ومياط وشفاعة من قريش، لا، هاذي قرارات..

السيد الرئيس:

السيدة المستشارة، انتهى الوقت الله يخليك، السيدة المستشارة، أعرف أن في جعبتك الكثير ولكن الوقت انتهى، ما عندي ما ندير لك.

المستشارة السيدة خديجة الزومى:

السيد رئيس الحكومة،

ليست هناك عدالة أجرية وليس لكم تصور وخاصكم تجيبوا لنا الدراسة اللي دار الأستاذ عباس الفاسي وتجيبوا لنا المرسوم ديال التعويض عن.. اللي دار السي عباس الفاسي وخبعتوه لأن خلعكم.

السيد الرئيس:

شكرا شكرا، الأستاذة، الأستاذة، صافى باركة عليك.

في حدود ما تبقى من الوقت، أعطى الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السي تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

في الواقع فالوقت لا يساهم ولا يساعدنا على أن نتكلم على هذا الموضوع اللي هو في الواقع موضوع تقني فيما يخص هاذ الأجور.

تكلُّمتم، السيد رئيس الحكومة المحترم، هناك إشكالية فيما يخص التوزيع العادل للأجور هذا رئيس الحكومة قالها، أن هناك إشكالية فيما يخصُ الأجور في المغرب، وعندما نتكلم على الأجور لابد أن نتكلم على المنظومة الأساسية اللي هي الوظيفة العمومية، فهاذ النظام الأساسي للوظيفة العمومية اللي كان في 1985 منذ بداية الاستقلال لم يطرأ عليه إلا تغييرات

بسيطة وبسيطة جدا، هاذ التغييرات اللي تيطرؤوا عليه كلها عندها علاقة بين الحكومات السابقة والحكومة الحالية، ترى أن كتلة الأجور كبيرة جدا حيث انتقلت من 2008، مثلا في هاذ السنوات الأخيرة وصلنا 120 مليار درهم فيما يخص كتلة الأجور أي نسبة 11% وشي حاجة من الناتج الداخلي الخام.

إذن جميع التعديلات أو التوضيحات التي حاولت الحكومات أن تضع فيما يخص هاذ المنظومة تتجه إلى التقليص من هذا الحجم لأن تخلعات لأن بزاف الفلوس تيمشيوا لهاذ الموظفين، ولكن عندما نستقرئ في الواقع، الواقع الحالي ونقارن ما بين ما يجري في المغرب وما يجري في الدول المشابهة نرى أن نسبة تغطية الموظفين في المغرب أقل بكثير بالنسب المتواجدة في عدد كبير من الدول بحال مصر بحال الدول ديال شمال إفريقيا والدول ديال الشرق الأوسط، أي النسبة ليست بكبيرة جدا، أي عدد الموظفين بالنسبة للسكان.. نعم؟ عندهم هما أكثر، هما عندهم أكثر ولكن النسبة بالنسبة لنا احنا فيما يخص النسبة ديال الكتلة كتلة الأجور احنا عندنا الموظفين قلال ولكن عندنا الكتلة كبيرة، هما عندهم الموظفين كثار ولكن عندهم الكتلة صغيرة، إذن هاذ الإشكاليات هي التي دفعت الحكومة إلى أن تبحث عن طرق معينة للدخل للتقليل من هاذ الكتلة.

إذن التعديلات اللي كانوا جاو أشنو؟ هما التعديلات اللي فيهم إلى تذكرت مثلا التوظيف المباشر اللي جا ذوك الأيامات، التعديلات اللي فيها واحد العدد ديال الأنظمة الخاصة الأساسية الخاصة، تكلمتوا على 40 نظام خاص، كاين 70 تخلصت فيها .. صبحت 40 وفهاذ 40 في أنظمة كلها نظام فيه إشكاليات كبيرة جدا، فيه إشكاليات فيا يخص التعويضات لأن هذاك العدد اللي تكلموا عليها الإخوان لأن هما عارفين عندنا نقابيين وأنت عندك، وحكومة فيها نقابي إذن فهو يمكن أن يساعد على بلورة لأنه عارف هاذ الإشكاليات أن يساعد على بلورة سياسة أجرية واضحة التي يجب أن يكون التوجه من هاذ السياسة الأجرية الواضحة هو المحافظة أولا على المحافظة على الطبقة الوسطى، ما بقاش تنحافظو عليها.

أن الآن هاذ السياسة الأجرية تنشوفو تنمشيو غادين وتنزلو الطبقة وتنصغروها والطبقة الوسطى هي صهام الأمان بالنسبة لبلادنا بالنسبة لجميع الدول، الدول اللي ما فيهاش طبقة وسطى واسعة فيها إشكالية كبيرة جدا.

كذلك إلى هزينا مثلا الموضوع ديال (les indices) ذوك الأرقام الاستدلالية، الرقم الاستدلالي في المغرب تيمشي لـ 153 حتى 1098 أنا اقريت البارح واحد التقرير ديال 2017 ديال المجلس الأعلى للحسابات قريت كامل إذن تيمشي من 153 حتى 1070 إذن هذا عدالة غير موجود هاذ العدالة، وهاذ (l'indice) هاذ الرقم الاستدلالي هاذ النقط لم يتم تغييرها منذ 1997 اشحال من عام هذا؟ لم يتم أي تغيير فيما يخص (les indices).

ثم كذلك عندما أدخلنا عدد كبير جدا من التعويضات على مستوى الأجر، أصبح هاذ (l'indice) لا قيمة له والتعويضات الأساسية اللي

² Salaire Minimum Interprofessionnel Garanti.
³Salaire Minimum Agricole Garanti.

كتدار وتعاودات على السكن، علاش تدارت تعويضات على السكن؟ باش نحاولو ندفعو الناس باش يخدموا بعيد باش نشجعوهم، ولكن التعويض على السكن الآن بالنسبة للراتب الآن أصبح يساوي 0.62 ولا 1.2 بالنسبة للراتب، إذن ماابقاش كتلعب الدور الأساسي ديالها، إذن هاذوك التعويضات الكثيرة جدا.

ثم كذلك اللي تكلموا عليه الإخوان هو الفرق الشاسع اللي بين الحد الأدنى للأجور والحد الأقصى للأجور، لا يعقل واحد كيتخلص بوالو وواحد كيتخلص بإمكانيات كبيرة جدا.

إذن هاذ السياسة اسمح لي، السيد الرئيس، هاذ السياسة الأجرية اللي ابغيناكم تديروها وتبنيوها إلى ما تبناتش راه لا نحملكم المسؤولية، لأن تبنات منذ الاستقلال بغيناكم تبنيوها ويكون الهدف ديالها هو التقليص من هاذ الأجور، فرنسا راه ما كاينش فرق كبير كتلقا 5000 درهم بين هاذي وهاذي ما كاينشاي 20 مرة ولا 30 مرة واحد كيقبط 30 مرة ولا 25 مرة ما يقبطه الآخر.

وبالتالي نتمنى أن تكون هاذ السياسة إن شاء الله وتجيبوها لهنا ونتناقشو فيها وتمشي فهاذ الاتجاه اللي قلناه في أن تكون هناك عدالة فيما يخص هذا الموضوع.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السي تويزي.

أعطى الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

على كل حال استمعنا بكل إمعان للجواب ديالكم السيد الوزير، وسنحاول أن نتفاعل معه في إطار مجموعة من النقط التي طرحتموها.

القضية الأولى أنكم السيد الوزير تقولون بأن الحكومة تأخذ بعين الاعتبار الحوار الاجتماعي، احنا كنقولو هنا بأنه للأسف أن هاذ الحوار الاجتماعي مازال ما خداش الحق ديالو في الحكومة.

كنقولو بأن الحوار الاجتماعي مر عندنا لحد الآن لا زلنا ننتظر النتائج ديال الحوار الاجتماعي السابقة مع الحكومات السابقة ولحد الآن ما خدينهاش بعين الاعتبار.

كنقولو السيد رئيس الحكومة اليوم بعد مجيئكم لترأس هذه الحكومة كانت عندنا بعض اللقاءات، اللقاء الأول مرت عليه حوالي شهرين تلاقينا في اللقاء الثاني بقات الجلسة مفتوحة، إلى أنه مرت اليوم حوالي 3 أشهر

ومرة أخرى غادي نمشيو نتلقاو فلقاءات آخرين، وكنقول القضايا اللي طرحتو، السيد رئيس الحكومة، قضايا متشابكة قوية كثيرة، قضايا مرتبطة بالسياسة الأجرية وبغيرها من القضايا، أعتقد بأنه الزمن النقابي والزمن الاجتاعي هو محم جدا وخاصو يدخل من ضمن الأولويات ديالكم، السيد الرئيس، باش ياخد هاذ الججال هذا حقو.

تكلمتم، السيد رئيس الحكومة، على أن الحكومة كتقوم بدور إيجابي في تطوير الحوار، نتمنى الواقع الآن كيبين لينا بأنه كاين إشكال، نتمناو السيد رئيس الحكومة أنكم تداركوه.

كتقولوا، السيد رئيس الحكومة، في جوابكم على أن نتائج ملموسة كتقلبوا على نتائج ملموسة مع انطلاق الحوار، نحن نتمنى أنه فعلا تكون نتائج ملموسة، وهاذ النتائج الملموسة ما يمكن تكون إلا في إطار حوار جدي حقيقي وشفاف وواضح وذو نتائج ملموسة.

كتكلموا، السيد رئيس الحكومة، على ارتفاع كتلة الأجور، بعض الإخوان سبقوني فهاذ المنصة تكلموا على الارتفاع ديال كتلة الأجور، كتلة الأجور ارتفاعها بالنسبة لماذا؟ واش بالنسبة للدخل، واش بالنسبة للميزانية ديال الدولة، احنا ملي كنتكلمو على ارتفاع كتلة الجور كنلقاو فعلا بأنه ملي كنقيسو العدد ديال الموظفين لا فالقطاع ديال التعليم ولا فالقطاع ديال الصحة ولا في قطاعات أخرى مقارنة مع عدد السكان، كنلقاو بأنه كين دول فالمستوى ديالنا والوضع ديالها أحسن بكثير من الوضع ديالنا، ولكن مع ذلك كنتكلمو على ارتفاع كتلة الأجور، إذن ارتفاع كتلة الأجور هو بالنسبة للدخل الوطني اللي هو اللي خاصو يتحرك وليس المشكل في كتلة الأجور.

فيا يتعلق، السيد رئيس الحكومة، بالتفاوتات الوظيفية، أنا بعض الإخوان سبقوني هنا تكلموا على التفاوتات، راه عندنا جداول، السيد رئيس الحكومة، هاذ الجداول كتعطينا نفس الرقم الاستدلالي لجموعة ديال الفئات، نفس الرقم الاستدلالي، والأجر يتراوح نقدر نقول لكم كيفوق ما بين أول أجر وآخر أجر كيمكن يوصل بين أول أجر والمر أجر كيمكن يوصل للضعف وها عندهم نفس الرقم الاستدلالي، نفس السلم، اللي عندهم نفس الرتبة، ولكن يمكن موظف اللي كيشد الضعف تقريبا ديال موظف آخر وها في نفس الوضعية.

ولذلك، السيد رئيس الحكومة، كنعتبرو هاذي من الاختلالات ديال السياسة الأجرية واللي احنا مستعدين بالطبع أننا نتعاونو عليها على تجاوزها.

عندنا كتتكلمو على المنظومة الأجرية، السيد رئيس الحكومة، هاذ المنظومة الأجرية اليوم، هاذي سنوات والحراك النقابي داخل الساحة الوطنية بمختلف فئاتها، ونقول لكم، السيد رئيس الحكومة، بأنه احنا عندنا في المغرب عندنا حركة نقابية مواطنة، حركة نقابية اللي كتحاول ما أمكن أن تصل إلى الحلول دون أن تكون هناك إنزلاقات، ولذلك خاصنا يكون

واحد النوع من التعاون ما بين هاذ الحركة النقابية الوطنية وما بين الحكومة، السيد رئيس الحكومة، وإلا ملي كنتكلمو على إصلاح منظومة الأجور كنتكلمو عليها هاذي سنوات السيد رئيس الحكومة، سنوات قبلكم وقبل الحكومة السابقة، ونتكلم عن منظومة الأجور ونتكلم على النظام الأساسي للوظيفة العمومية وكنتكلمو على تجميع الأنظمة الأساسية من أجل الوصول إلى عدالة أجرية في البلاد.

مع كامل الأسف هاذ الشي هذا، السيد رئيس الحكومة، لحد الآن ما كنلمسوهش، ما كلقاوهش، لحد الآن مازال عبارة عن شعارات، وربما المجهودات اللي خاصها تبذل من طرفكم ومن طرف الحركة النقابية، من طرف الجميع، ربما مجهودات جبارة.

هاذ القضية ديال التعويض عن المناطق، السيد رئيس الحكومة، كنا تكلمنا سابقا قبل مجيئكم وقبل مجيء حتى الحكومة ديال السي عبد الإله إبن كيران، كنا تكلمنا على التعويض على المناطق النائية والصعبة، وتكلمنا على أنه الميزانية مرصودة منذ 2009، مع كامل الأسف الميزانية ترصدت منذ 2009 إلى غاية اليوم ما عرفناش هاذاك الشي هذاك فين وصل؟ وكانت لقاءات على مستوى الأقاليم، على مستوى العيالات، وعلى مستوى جميع الأطراف المعنية، ولكن مع ذلك، السيد رئيس الحكومة، لحد الآن مازال كنلقاو هاذ المشكل ديال التعويض على المناطق النائية والصعبة.

ولذلك، نقول للسيد رئيس الحكومة، نحن مستعدون للتعاون - لا أقول كنقابة للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وكمكون من مكونات الفريق ديال العدالة والتنمية - وإنما حسب علاقتنا مع باقي الإخوان النقابيين في النقابات الأخرى، كنقول بأن الحركة النقابية اليوم هي مستعدة أن تتعاون معكم وتنتظر فقط أن تكون هناك أو يكون هناك حوار حقيقي لمحاولة الوصول إلى حل هذه الإشكالات ومعالجتها.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحى:

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

قبل الموضوع أقول أن جرحا جديدا في الجسم المنهك لمدينة جرادة ينضاف إلى الجروح السابقة، جرح الإغلاق، جرح الوعود الموؤودة، جرح عدم تفعيل توجيهات صاحب الجلالة، جرح البارونات المتحكمة في رقاب الفقراء، وأفظعها أن تتواطأ السلطات بعامل الإقليم والمنتخبين محليا ووطنيا على دفن الفقيدين ليلا تحت جنح الظلام، كأنها إرهابيان أو مجرمان أو قاتلان، وهذا نتاج ديال المنظور التنموي لبلادنا والسياسة الأجرية جزء

منه بطبيعة الحال، لأن الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي لن يستقيم بكامل الأهداف المرجوة منه إذا لم تكن الأجور تندرج في تصور منسجم مع التصور الإصلاحي مادامت التنمية تعتمد في جانب منها على العنصر البشري الفاعل الأساس في أجرأة السياسات الاجتماعية.

ومنظومتنا الأجرية في الوظيفة العمومية والمرتبطة بالنظام الأساسي العام اللي وصل 60 عام تنتمي إلى زمن سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي لم يعد قائمًا الآن وعبر 60 سنة الماضية لم تنجح بلادنا من خلال الرتوشات التي قامت بها في إخراج منظومة أجرية قادرة على أن تكون عادلة ومنتفية فيها التفاوتات.

إن هاذ النظام الحالي لا يمتلك قواعد داخلية ليكون ديناميا متحركا ومحفزا، بل هو نظام مفتوح لكل التعديلات والإجراءات، مما جعل منه خلال عقود خلت مجالا للربع السياسي والذاتي ومجالا للمحسوبية والزبونية بامتياز.

إنه نظام مفصول عن محيطه وعن المهام والأهداف التي وجدت الإدارة من أجل تحقيقها، مماكان له انعكاس وخيم على قدرة الإدارة على إنتاج القيمة المضافة وأن تكون في خدمة المرتفق وأن تسهل محام الدولة ومحام التنمية.

إن نظام الأجور يكشف عن اختلالات عميقة داخل جسم الوظيفة العمومية، سواء من حيث التفاوتات الصارخة بين الفئات، بحيث تتجاوز الفروق بين الأجر الأدنى والأجر الأعلى عدة مرات إن لم نقل أكثر من 20 مرة، كما أن افتقاد المنظومة لشبكة المناصب بناء على نظام مرجعي للوظائف والكفاءات، يحدد بشكل واضح أن هذه الكفاءة تصلح في هذا المنصب يحد من فعاليتها.

وفي ظل غياب نظام حديث للتقييم يمكن من تحديد الأهداف ومستوى الإنجاز وغياب ربط بين ذلك وجزء متحرك من الأجر يدفع المنظومة ككل أن تكون ريعية كسولة، تواكلية وتنفلت من المحاسبة.

هذا الواقع يتعمق إذا انتقلنا إلى المؤسسات والمقاولات وشركات الدولة، إذ نجد أنفسنا أمام أرخبيل واسع من المنظومات الأجرية وفي كثير من الحالات لا نعثر على أي تشابه بين المنظومات، لكنها تتوحد على تبني التفاوتات الأجرية بين الأجر الأدنى والأجر الأعلى، بحيث تصل بعض الأجور العليا إلى درجة السخرية من تعويضات الوزراء بمسؤولياتهم السياسية.

وفي إطار ادعاء مواكبة التطورات التدبيرية الحديثة بارتباط مع الطلب على الكفاءات في سوق الشغل، تلجأ هذه المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية وشركات الدولة إلى نظام التعاقد واستقطاب كفاءات بأجور مستفزة وأجور عينية متعددة ظاهرة وخفية، في القطاع الخاص وباستثناء تدخل السلطات العمومية من أجل تحديد الحد الأدنى للأجر فإن ما تبقى متروك للفوضى والأهواء الشخصية في تفاوتات أجرية لا حد لها وفي غياب كلى للعدالة الأجرية بحيث تعد المرأة العاملة أكبر ضحية لها، إضافة إلى

الاختلال القائم بين القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي.

السيد رئيس الحكومة، المتفق عليه أن أحسن سياسة أجرية هي تلك التي تستطيع الربط بين مصالح وأهدف العاملين وبين مصالح وأهداف الإدارة أو المؤسسة أو الشركة بمنطق رابح رابح.

لذلك، فإننا ندعو الحكومة في إطار المقاربة الجديدة التي تعتزم من خلالها إصلاح النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية أن تؤمن بأن هذا الإصلاح لا يمكن أن ينجح دون ربطه بإقرار سياسة أجرية عادلة ومنتجة ونظام أجور بالوظيفة العمومية قادر على أن يجعل الموظفين مؤهلين ومحفزين من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة من وراء الإصلاح.

إن الضرورة تقتضي أن نتفاعل مع ما يجري من حولنا مما يحتم علينا في إطار إصلاح منظومة الأجور إلى إحداث الأجر القار والأجر المتغير وهذا الأخير هو الذي يخلق الفعالية والاجتهاد.

وكذلك للأجر المباشر الأجر غير المباشر وإقرار العدالة الأجرية من خلال القضاء على التفاوتات الصارخة بين الفئات داخل منظومة الوظيفة العمومية والمؤسسات والمقاولات العمومية وتوحيد الإطار العام للأجور بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية وشركات الدولة وإلغاء الحيف القائم بين النساء والرجال وبين المجال الصناعية والفلاحي في القطاع الخاص وكذا إقرار نظام للتقييم محفز وقادر على خلق التنافسية وتحقيق الأهداف والعدالة بين العاملين، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل، مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، نزيد لك بغيتي شحال؟

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة،

قبل الحديث على السياسة الأجرية، لابد أن نتحدث عن ما أجر لهم ولا دخل لهم. لا تفوتنا الفرصة أننا نتكلمو على المواطنين الذين يعيشون الفقر والذين يبحثون عن لقمة العيش ممرغة في التراب ويقضون نحبهم نحوها، سواء في سيدي بولعلام، أو مخضبة برماد الفحم بجرادة قبل يومين، من المؤسف حقا ومن المفجع أنه في ظرف شهر أو شهر و3 أيام يكون عندنا وفيات ديال مواطنين من أجل السعى نحو لقمة العيش.

إنما يحدث اليوم وقبله ما حدث في الحسيمة في الريف وقبلهم في

القنيطرة، مي فتيحة التي أحرقت نفسها من أجل لقمة العيش إلى غير ذلك من الحالات التي تسائلنا جميعا، فدائرة الفقر تتسع ومعاناة المواطنين تتفاقم وصبر المغاربة قد ينفذ.

السيد رئيس الحكومة،

وأنا أستمع إليكم فاجأني حقا أنكم تتكلمون عن الزيادة في الحد الأدنى للأجور ديال للأجور من 15% وهاذ الزيادة في الأجور في الحد الأدنى للأجور ديال 15% لم تحدث منذ أكثر من ربع قرن، ما عرفتش كيف تخونكم الأرقام وتقولوا بأنه في 2011 كانت 15%، وفي 2012 كانت 10%، اللي كان هو 10% ودارتها الحكومة بوحدها زادت 5% في يوليوز 2011 و5% في يوليوز 2012.

اليوم، هناك سياسة أجرية في المغرب، لكنها سياسة أجرية غير عادلة تساهم في تعميق الفوارق ما بين الأجور العليا والأجور الدنيا، ما بين القطاع الخاص والقطاع العام وحتى في داخل القطاع الخاص وما بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى، وحتى داخل نفس الفئات من الوظيفة العمومية هناك فوارق في الأجور أفقيا ما بين الفئات.

السيد رئيس الحكومة،

الحد الأدنى للأجور سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص لا يمكن من توفير الحد الأدنى للعيش الكريم، ناهيك على أن الفرق موجود ما بين الحد الأدنى للأجر في القطاعين ما بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى يعتبر وصمة عار في المغرب. من العار أنه من 2011 تم الاتفاق على المساواة ما بين الحد الأدنى للأجر في القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي، ولكن لحد الساعة ما زال ما تفعلش، كيف يمكن لواحد في القطاع الفلاحي وهو تيتقاضي 69 درهم أنه يعيش اليوم، 69 درهم في اليوم ما يمكنش توفر له حتى الماكلة، حتى ما ياكل ما يمكنش توفرها له، عاد نشوفو الصحة، عاد نشوفو التعليم، عاد نشوفو واحد العدد ديال المتطلبات النقل السكن إلى غير ذلك، فإلى حسبنا غير 10 دراهم في الفطور و10 دراهم فطور ما يمكنش تفطر عائلة ديال 4 الأشخاص وحسبنا 30 درهم في الغذاء و30 درهم في العشاء ها هي 70 درهم، وهذا راه الحد الأدني للعيش يعني اللي غادي يتغذى ب30 درهم شحال تتدير الخضرة دابا؟ مطيشة تتدير 15 درهم، بطاطا تتدير 5 دراهم وهي الأرخص في الخضر، البصلة تتدير 7 دراهم، 9 دراهم، الجلبانة 15 درهم إلى غير ذلك، بمعنى أنه لا يمكن العيش بالحد الأدني للأجر.

أما فيما يتعلق بالوظيفة العمومية فهناك عدة اختلالات، على رأسها تضخم التعويضات على حساب الراتب الأساسي وتعدد الأنظمة الأساسية والفرق ما بين التايز، ذاك الشي اللي ما ابغاش يقول السي الحلوطي إلى اخذينا متصرف بالسلم 11، 336 في الرقم الاستدلالي بحالو بحال فئات أخرى كاين الفرق ديال 2500 درهم ما بين نفس الموظفين في نفس الإطار. لذلك فالمطلوب اليوم السيد رئيس الحكومة هو تقليص هذه الفوارق

ما بين الأجور العليا والدنيا، مما يستلزم إصلاحا جذريا للسياسة الأجرية وتفعيل السلم المتحرك للأجور والأسعار.

كل هذا لن يتأتى إلا بفتح حوار جدي جاد ومسؤول يفضي إلى تعاقدات، انتوما تتقولوا، السيد رئيس الحكومة، يالاه غادي نديرو الحوار، الحوار يجب أن يفضي إلى تعاقدات وقبل المصادقة على قانون المالية.

أستسمح السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للتعقيب على الردود.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا للسيدات والسادة المستشارين.

غير نكونوا منصفين، أولاكها قلتوا القانون ديال الوظيفة العمومية توضع في 1958، تدارت عليها 13 تعديل جزئي، أنا قلت خاصنا نديرو تعديل جذري وإلا ما غادي نديرو والو، صافي فتحنا هذا الورش قلنا غادي نفتحوه كاين دراسة تدارت، نتائج الدراسة وخلاصات، كاين الوزارة تشتغل غادي نفتحو حوار مع القطاعات المعنية وغادي نجيو، إذن دبا اتفقنا، التشخيص راه كاين، التشخيص أنا علاش بديت بالتقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات باش التشخيص مشترك، واضح، وهذا إرث ديال عقود من الزمن.

الأخت خديجة قالت لك، القمة يجب أن تتلقى أجور تليق بالمهام، شي وحدين آخرين قال لك خاصك تنقص لهم، الله يرحم باكم تفاهموا أنتوما بعدا النقابات ومن بعد احنا نشوفو، لأن هذه التعويضات اللي كتدار الآن هاذي 25 سنة على الأقل، التعويضات ديال الموظفين بالوظائف العليا، تسمى الوظيفة العمومية العليا فهمتيني؟ هذه التعويضات 25 سنة، الحكومة السابقة لقاتها، اللي قبل منها لقاتها، احنا لقيناها، احنا ما عندناش دبا فكرة باش نزيدو فيها، ولكن قلنا غادي نصلحو منظومة الوظيفة العمومية، وذيك الساعة نديرو تركيبة جديدة للأجر وللتعويضات وإلى آخره وفق حوار، احنا غادي نمشيو فيه بشوية بشوية، وخاصكم تعرفوا الإصلاحات الكبرى راه صعيب حكومة تدير 5 إصلاحات كبرى مرة واحدة، كتدير وحدة كينوض عليها الصداع، راه ما عندك ما تدير، وإلا غادي تخلي هكذاك كها درتي وتمشي، وتقول أنا اللهم نسلك ما نمسوش عليها المعدعني واللي يغوت شوية نقول له ذاك الشي ورثتو حتى عادر ما يصدعني واللي يغوت شوية نقول له ذاك الشي ورثتو حتى غنديروش إصلاح إلا بعد تفكير وتشاور، هذا هو المهم.

لابد من إصلاح عميق للوظيفة العمومية، عميق حتى منطق ديال الحوار الاجتماعي وأنا بعض الإخوة قالوا أمور ماشي دقيقة، دبا الأجور

ديال القطاع الحاص بلا ما تتدخل الحكومة أنت عيط غير على (CGEM) وجلسوا واتفقوا ما تحتاجش كاع، ياك درنا دبا الاتفاقيات الجماعية بمعنى اتفاقيات على مستوى معمل على مستوى منطقة إلى آخره، كتحل إشكالية، كيتفقو الناس على السلم اجتماعي واحد التفاهيات على الشغيلة وأرباب العمل على مدى سنوات معينة سنة 2 أو 3 سنوات، وراهم متفاهمين وغاديين، ما محتاجينش كاع الحكومة إذا جيتي في الحوار الاجتماعي، الحكومة تتدخل إذا كان مشاكل إذا يمكن شي حاجة، ولكن رغم ذلك تدخلنا في الحوار الاجتماعي، وراه بلا ما نهضرو أشنو وقع في الحوار الاجتماعي الأخير.

فلذلك، الحكومة هي داعمة، اتفقوا الشغيلة مع النقابات ما نزيدوهم غير الخير، ما اتفقوش نحاولو ما أمكن نديرو واحد الدور إيجابي، ولكن ما تطلبوش مني في 6 أشهر 7 أشهر ندير ذاك الشي اللي ما دارتش الحكومات السابقة في 5 سنين 10 سنين، لابد نجيو راه احنا غاديين وكنمشيو، ما يمكنش قانون المالية الأول خاص ذاك الشي نخبعوه للحوار والاتفاق، ولذلك أنا ما بغيتش في قانون المالية ندير إجراءات ونمشيو بحال إذا ما درنا والو ونرجعو لنقطة الصفر في الحوار لا يمكن، بغينا نديرو حوار مؤسس وغادي نديرو فيه التزامات متبادلة لجميع الالتزامات ماشي فقط الدولة ولا الحكومة، كلشي عندو التزامات، هذا ورش ديالنا، هذا الوطن ديالنا، كلنا خاصنا نبدوه، كلنا خاصنا نخدمو ليه وضحيو ليه.

بعض الأرقام تقدمت فيها اشوية ديال.. تحتاج إلى تدقيقات فقط:

أولا، المتوسط ديال الأجور في المغرب على الأقل في الوظيفة العمومية، عرف واحد التطور يمكن يوصل تقريبا على مدى أقل من 10 سنوات ولا على مدى 15 سنة، إلى ما يقرب من الضعف، لأنه مشى سنة 2003، من 4670 درهم هذا متوسط الأجور، 4670 درهم ليصل اليوم إلى سنة 2017 ليصل إلى 7600 درهم.

وماشي صحيح أن السلالم الدنيا 5-6-7 هما اللي عندهم الأكثرية، بالعكس السلالم من 10-11 وما فوق هما اللي عندهم يعني خارج السلم كيشكلوا 70%، السلم 10، السلم 11، خارج السلم 70%، بينما السلمين 5-6 يالاه كيشكلوا واحد 13% تقريبا، معنى ذلك التركيبة ديال الأجور في الوظيفة العمومية هو أكثر متوسطة وعالية أكثر منها متدنية، لأن السلم 5 و6 في الغالب كيكون عندهم 4000 درهم فما فوق 4400 درهم، وبعد الزيادة في الحد الأدنى الأجر 3000 درهم بعد الزيادة ارتفع هذاك المتوسط ديال الأجر قليلا.

وبالمناسبة الأجور ليست جامدة، هي في الحقيقة ماكاينش زيادات في الراتب الأساسي ولكن نتيجة الترقيات كاين واحد الحركية غير كافية في الأجور، ولكن موجودة، وهو الذي أدى إلى الارتفاع الكبير في كتلة الأجور، لأن في 2007 كانت 66 مليار أصبحت في 2017، 106 مليار غير كتلة الأجور بلا الالتزامات الاجتاعية والمساهمة ديال الدولة في

صندوق التقاعد، وإلى زدناهم غادي نوصلو تقريبا 140 مليار، بمعنى أنه راه واحد الجزء كبير من الميزانية كنبغيو نديرو الاستثار اللي كتلة الأجور مقلقة، ماشي مقلقة، المهم خاصنا نرشدوها أكثر ونشوفو كيفاش تكون داخلة في واحد المنظور انجازي، واحد المنظور إنجازي، واحد المنظور إنتاجي، أكثر وهاذ الشي ما يكون إلا بمراجعة عميقة وجذرية لنظام الوظيفة العمومية، وإلى ما راجعناهش كل الإجراءات الجزئية اللي غادي نديرو غادي نبدو ندورو في الحلقة المفرغة، وهاذ الشي واضح جدا، وهو اللي انتقدتوه أنتا نيت، غير احنا اللي بغينا كيفاش نديرو نسرعو بهاذ الإصلاح، ما يبقاش سنوات أخرى ونحن كنشوفو فيه وكندوروه.

احنا كنديرو جمدنا، عندنا إصلاحات كبرى، راه اليوم هضرت على ميثاق اللاتمركز، هذا واحد الميثاق أنتظر منذ عقد ونصف من الزمن 17 عام ولا 18 عام، وإن شاء الله غادي نخرجوه، وهناك مشاريع أخرى انتظرت عقود وستخرج، بلا ما نقولها دبا ولكن إلى قربت راه غادي نقولها وغادي أسمو، لأن احنا كنحاولو ما أمكن جمدنا باش نخرجوها، وهاذا القانون ديال إصلاح الوظيفة العمومية سنحاول أن نخرجه من المرحة الأولى للإعداد باش ندخلو مرحلة التشاور بين الإدارات وبين الشركاء، عاد نستاشرو مع النقابات بطبيعة الحال، مختلف الشركاء الاقتصاديين أيضا حتى ها، ثم من بعد آنذاك غادي يخرج للاستشارة العمومية إن شاء الله، إذن حنا على موعد مع هاذ الإصلاح، وكنظن بأنه غادي يساهم في إصلاح الكتلة الأجرية.

صحيح أنه إلى شفنا الناس اللي كيتخلصوا أقل في الحد الأدنى، كيتخلصوا الحد الأدنى من الأجر هذا ما كافيش للعيش ديال المواطن، أنا متفق معكم جميعا، وما نكرهوش احنا نرفعو هذاك الحد الأدنى من الأجر، ولكن هو كيخضع لعدد من ال.. ما يمنكنش احنا نفرضو على القطاع الخاص هاذ الرفع، وخا هذيك 5% 10% تدارت بصعوبة، لأن حتى هو كيشوف إشكالات أخرى اللي هي كلفة الإنتاج إلى آخره وكلفة الاستثار ديالو هو.

لكن كما قلت منذ قليل كاين آليات أخرى لدعم الدخل من غير هاذ التوسيع ديال التغطية الصحية وإدخال التغطية الصحية للوالدين وتوسيع التغطية الصحية للقطاع الحاص، راه هو من بين تحسين الدخل، لأن كتلقا واحد الموظف كيعيش أيضا ولا كيحاول ما أمكن يساعد عدد من الناس من العائلة ديالو اللي وخا عندهم عمل، ولكن عندهم أجر محدود وما عندهمش التغطية الصحية لأنه عمل حر كيتكرفص معهم، فإلى وسعنا هاذ التغطية الصحية وشملت 4 مليون و400 اللي قلنا اللي هما كتعنيهم مباشرة إلى 10 مليون إلى زدنا ذوي الحقوق، راه غادي نطورو المدخول ونحسنو المدخول مليون والشغيلة اللي عندهم مدخول محدود واللي نتيجة التكافل العائلي اللي الحمد لله باقي واحد القيمة عندنا كمغاربة ذاك الشي كيضغط عليهم.

فهاذ الإصلاحات في الحقيقة راه فين ما درتي شي إصلاح راه هو في نهاية المطاف يصب في تحسين القدرة ديال المواطنين الشرائية وقدرة العيش وكيحسن نمط العيش ديالهم وأيضا حتى الخدمات الأخرى، إلى ركزنا على التعليم واستطعنا نحسنو جودة التعليم فهذا أيضا دعم للمواطنين، إلى حسنا جودة الخدمات الصحية في المستشفيات وفي المراكز الصحية العمومية غادي يكون حتى هو دعم.

واحنا غادي نعملو في هاذ المسارات كلها باش يمكن تكون هاذ الشبكة من الخدمات الاجتماعية دعم للمواطن وتحسن معيشته وحياته، ونتمناو الله سبحانه وتعالى يجيبنا في الصواب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

أشكر السيدات والسادة المستشارين، وكذلك السيدة والسادة الوزراء. رفعت الجلسة.